

شركات تربك مؤشرات البورصة بسبب ندرة الأسهم المتاحة

وإيجابية للأسهم بمساحة. أحد الشروط على مستوى السوق الناشئة أن تكون هناك أسهم متاحة للتداول لا تقل عن 20%، بينما في السوق الرسمي هناك شركات نسبة المتاح للتداول من أسهمها أقل من 3%. جدير ذكره أن سهم شركة الخليج للتأمين تراجع أمس بنحو 131 فلساً، بنسبة هبوط بلغت 5.87% تقريباً.

مثل هذه الأسهم التي تحت السيطرة المطلقة من السهل التحكم في طفرات صعودها وتراجعها، وذلك التأثير عكسه المؤشرات. أساس وجذور عمليات السيطرة المطلقة تعود إلى العرض الإلزامي لمن تتجاوز ملكيته نسبة 30%، ومع قلة قاعدة الشركات وقلة الخيارات يحتاج هذا الملف إلى مراجعة لضمان أن تكون هناك سائلة كافية

في السوق ظاهرة تحتاج إلى معالجة حتى تكون مؤشرات القياس حقيقية ولا تؤثر نفسياً على جموع المستثمرين والمراقبين، ومنها الأسهم التي تحت السيطرة بنسب أغلبية مطلقة تتخطى حاجز 97% تقريباً، ما يعني أن الأسهم المتاحة للتداول تبلغ 3% تقريباً، وهي لا تمثل أي نسبة تذكر ولا تشكل أي هدف لمحافظ أو صناديق أو مستثمرين طويلي الأجل.

سؤال مالي؟

تتساءل الأوساط الاستثمارية عن مدى قانونية «تكتيكات» مالية ومحاسبية تتعلق بعدم تحصيل مستحقات مالية أو استدخال أموال مستحقة ناتجة عن تنفيذ أو غيره، وذلك بهدف عدم احتسابها ضمن فترة مالية مرحلية محددة. وما هو دور مراقبي الحسابات في مثل هذه الملفات؟ وهل أي تنسيق بين المدقق والشركة لترتيب القوائم والوضع المالي هو تنسيق مشروع، وحسب أصول الحوكمة، أم أنه تعاون لا أكثر؟

90 حصة من «العقيلة العقارية» للبيع بقيمة 5.021 ملايين دينار

سيتم عرض 90 حصة من أصل 100 حصة من شركة عقارات العقيلة الدولية والمملوكة لشركة العقيلة للإجارة والتمويل والاستثمار، في مزاد علني بسعر أساسي مقداره 5.021 مليون دينار كويتي، وذلك في 20 يوليو الحالي تنفيذاً لحكم قضائي.

قصة «أسيكو»... المضاربات تربك أسعار الصفقات المتفق عليها 22 صفقة بنسبة 5.69% بقيمة إجمالية 7.431 مليون دينار

وعبر 22 صفقة، بلغ 18.999 مليون سهم تمثل نسبتهم 5.698% تقريباً، وبالتالي ستخفض نسبة المالك الرئيسي إلى 18.382% تقريباً. استفادت نحو 5 شركات وساطة في تنفيذ صفقات «أسيكو»، حيث بلغت إجمالي قيمة صفقات اليومين «الاثنين والثلاثاء» 7.431 ملايين دينار كويتي. صفقتي الاثنين نسبتهم 0.410% بواقع 1.370 مليون سهم، وصفقات الثلاثاء 5.288% بكمية 17.629 مليون سهم.

صفقات الاثنين تم إعلانها على موقع البورصة الساعة 2.4 ظهراً، فيما صفقات الثلاثاء تم إعلانها بدءاً من الساعة 1.7 ظهراً، ما يعكس تعاون البورصة مع الوسطاء في اليوم الأول. جميع الصفقات التي تم شراؤها من جانب أفراد ومؤسسات رابحة بأكثر من 22.5% على أقل تقدير.

الاقتصادية

اشترك مجاناً ليصلك العدد 50300624 أرسل «اشترك» عبر الواتس اب

الربيعاء 24 من المحرم 1447 • 1 يوليو 2026 م • السنة الثانية

عدد الصفحات 28 رقم العدد 679

جريدة إلكترونية كويتية يومية

www.aleqtisadyah.com

حصة استراتيجة في شركة صناعية

على سكة التخارج .. والحلفاء

يبحثون عن شريك طويل الأجل

السعر المعروض 360 فلساً للسهم لكامل الحصة

ممنوع الاقتراب للمضاربين ومحترفي التداول

خبر «الاقتصادية» في 10 يونيو 2026 عن التخارج من «أسيكو»

20% حسب قواعد البورصة. بالأرقام، إجمالي ما تم بيعه من حصة أحد كبار الملاك الذي تبلغ نسبته 24.08%، على مدار يومين

في حين أن صفقات الاثنين تم تنفيذها عند سعر 380 فلساً. تفاوتت الأسعار جاء إجبارياً لتوفيق نسبة البيع بما لا يزيد أو يقل عن

كما ذكرت الاقتصادية في عددها الصادر 10 يونيو 2026، تم تنفيذ سلسلة صفقات متفق عليها من أسهم أحد كبار ملاك شركة «أسيكو»، وقد بدأ التنفيذ يوم الاثنين عبر صفقتين فقط.

ووفقاً لما كان مخطط له كان التنفيذ عند سعر 355 فلساً تقريباً، إلا أن ارتفاع السهم في جلسة الأحد ودخول أطراف عديدة ومضاربة على السهم أربك عملية التنفيذ يوم الاثنين، حيث كان سعر تنفيذ الصفقة المتفق عليها أقل من سعر الإقفال ليوم الأحد بهامش ضئيل يبلغ 0.2%، أي 20%، في حين أن المحدد وفق قواعد البورصة نسبة 20% تقريباً، ما دفع البورصة لعدم الموافقة على التنفيذ في يوم الاثنين وتأجيل التنفيذ حتى أمس الثلاثاء.

وأمس تم تنفيذ 20 صفقة متفق عليها بسعر مختلف بلغ 392 فلساً،

نتيجة استبيان «الاقتصادية»

يونيو - 2026

نشر أسماء المخالفين والمتلاعبين جزء مكمل للردع القانوني

العزل والحرمان للمخالفين
من التواجد في أي شركة
مساهمة مدرجةمتى يتم البدء في إنشاء
قاعدة بيانات علنية
للمخالفين والمعاقبين؟العقاب المجتمعي
له تأثير عميق
وكبير

والعدالة التي تشكل حماية لصغار المستثمرين والأقليات التي يمثل وجودها ضلع مهم للسوق. أيضاً في ظل التطورات الاقتصادية الإيجابية والمنافسة الشديدة بين الأسواق يجب أن تتواصل عمليات تغليظ العقوبات بشتى أنواعها بهدف تقليل الأخطاء والمخالفات، لا سيما في ظل العديد من المخالفات المتكررة والجزاءات المالية التي ربما يستوعبها البعض بدون أثر يذكر.

فمن واقع النتائج والملاحظات من المشاركين عبر مختلف الوسائل كان الإجماع من الأغلبية المطلقة المشاركة على جدوى وأهمية البدء في الكشف عن أسماء جميع مرتكبي المخالفات وكل من يقدم على أي عملية تلاعب بشكل واضح وصريح، بدون الاكتفاء بالإشارة إلى الألقاب أو المناصب فقط، وذلك في مسعى لإكمال سلسلة العقوبات الجزائية وتكملة الضلع بعقاب مجتمعي إضافي.

ضمن مبادرات "الاقتصادية"، وإسهاماً منها في إيصال صوت وآراء المساهمين عموماً، توسيعاً لرقعة المشاركة والتعبير، وإسهاماً في إيصال مختلف وجهات النظر حول القضايا والملفات الاقتصادية إلى متخذي القرار بهدف السعي إلى معالجتها ووضع الضوابط اللازمة لها من واقع الآراء وتنوعها، وذلك ضمن عمليات التطوير المستمر ومواكبة المتغيرات. من هذا المنطلق نعلن نتيجة استبيان شهر يونيو 2026 حول ملف مهم استراتيجياً وهو من الملفات التي تحتاج إلى انضباط لتعزيز الشفافية ومجابهة المضاربات الضارة والسلبية، كما أنه يناقش قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً، سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات، وهو ملف "نشر أسماء المخالفين والمتلاعبين".

تأتي هذه المطالبات إعلاءً للمصلحة العامة، كي يكون هناك سوق قوي يتسم بأعلى درجات الشفافية

وفيما يلي نسب المشاركة والإجابة على سؤال الاستبيان:

السؤال الذي كان مطروحاً في استبيان يوليو 2025:

هل تؤيد كشف أسماء مرتكبي المخالفات والمتلاعبين في البورصة بالتفاصيل؟



3090 مشارك

حجم المشاركين عبر
مختلف الوسائل المتاحة
خلال شهر يونيو بلغ

3059 نعم 99%

31 لا 1%

نقاط وملاحظات من المتشاركين:

- النزاهة المالية.
- قطع الطريق على المتلاعبين باتباع سياسة القفز على الأحوال، فيلجأ من يتم رفضه في شركة مرخص لها إلى الالتفاف من نافذة كيانات أخرى كالقابضة أو غيرها، إذ أن تلك النوعية غير مرغوب فيها نهائياً، ولا يجب أن تكون ضمن هيكل أي شركة مساهمة تحوي أموال الآخرين.
- نشر الأسماء يجب أن يكون مقرون بالمخالفة التي ارتكبتها المخالف.
- مقترحات بضرورة العزل للمخالف حال كان اكتشاف المخالفة خلال مدة سريان العضوية.

- وقاعدة بيانات للمخالفين والموقع عليهم جزاءات مالية، على أن ينشأ لها نافذة على موقع الجهات الرقابية، أسوة بالأسماء التي يتم نشرها لتعريف السوق بأنهم غير مرخص لهم، حيث أن إنشاء صفحة للمعاقبين والمخالفين سيمثل مرجعية للشركات وستكون بمثابة تحذير من التعامل معهم.
- البدء في حرمان كل من ارتكب مخالفة جسيمة، استوجبت توقيع عقاب وجزاء تأديب أو الإحالة للمحاكمة، من تقلد أي منصب في الشركات أو عضوية مجلس إدارة، وذلك تحفيزاً للمحافظة على سجل القيادات والأعضاء نظيف، وإعلاءً لمعايير

- يعتبر جموع المشاركين أن نشر الأسماء كاملة فيما يخص المخالفات المالية ذات الصلة بالسوق يعتبر جزء من الردع المجتمعي الذي يكون صداه ووقعه ذو تأثير بالغ، خصوصاً وأن ذلك النشر يأتي على منصات رقابية رسمية، وهي رسالة أشد تأثيراً على تقويم السلوك والممارسة.
- شريحة من المتلاعبين أو مرتكبي المخالفات يراهنون على سداد المخالفة أو نشر الجزاءات بالصفة الرسمية في الشركة، إلا أن نشر الأسماء يجب أن يبطال كل أنواع المخالفات، استناداً لقاعدة الردع الإضافي المكمل للقوانين.
- من المقترحات أيضاً ضرورة إنشاء سجل

البورصة... صفحة جديدة من التفاؤل

1.5 مليار دينار كويتي ارتفاع القيمة السوقية في الربع الثاني

2 إعادة قراءة للفرص والسيولة وفيرة والتمويلات حاضرة ولم تنقطع

كتب محمود محمد:

ارتفعت القيمة السوقية للبورصة خلال الربع الثاني من 2026 بقيمة 1.5 مليار دينار كويتي بنسبة 2.9%، حيث أغلقت القيمة السوقية للبورصة بنهاية 31 مارس الذي شهد ذروة الأحداث، عند مستوى 50.860 مليار دينار، ومع إغلاق 30 يونيو بلغت القيمة السوقية 52.360 مليار دينار كويتي بارتفاع نسبته 2.9%.

فيما على صعيد فترة النصف الأول فقد بلغت خسارة القيمة السوقية 1.175 مليار دينار بنسبة خسارة تبلغ 2.195% بالمقارنة مع نهاية 2025، حيث أغلقت القيمة السوقية في نهاية ديسمبر 2025 على 53.535 مليار دينار كويتي، وأغلقت القيمة بنهاية 30 يونيو 2026 عند 52.360 مليار دينار.

إجمالاً حركة إيقاع السوق من بداية العام تعكس تماسك عام، والفرص لم تهدأ، وتباينت الجولات، وبالمتوسط حققت أطراف عديدة مكاسب وتباينت في مراكز مالية أخرى. لكن السوق يحسب له أنه لم ينهار في ظل قناعة كبار اللاعبين والمؤثرين والكتل الاستثمارية التشغيلية التي تماسكت بقوة وعززت ملكياتها وزادت بعض الأطراف المطلعة حصصها ولو بنسب طفيفة لكن التأثير النفسي والرسائل كانت إيجابية.

برغم كافة التحديات والتداعيات والأحداث هناك تفاؤل بطفرات اقتصادية مقبلة، وهناك توجيهات بالتغيير والتعديل والتحديث، والرغبة صادقة والقطاع الخاص متأهب وجاهز، والأهم في تلك المعادلة هي سلامة القطاع المصرفي وملائته ومحافظته على تصنيفاته وجدارته الائتمانية.

كل أطراف المنظومة والأضلاع متأهبة، وحركة توظيف السيولة في السوق من بداية العام لا تعكس أي خوف بقدر التحفظ تارة أو الانتقائية تارة أخرى، أو التريث لانقشاع الضبابية، لكن القاعدة صلبة والثقة حاضرة.

الصفقات مستمرة من بداية العام، وكذلك الترتيبات بين المجاميع والتحالفات والتعاون وضخ السيولة من البنوك وهيكله الديون والتخارجات.

على صعيد خسائر القيمة السوقية فسوف يتم تعويضها صعوداً وهبوطاً في جلسات معدودة، وتذبذب السوق ليس مقياساً، الأهم في هذه المعادلة وهذه الظروف هي قناعات المستثمرين وتوجيهات السيولة، وقناعة البنوك ونظرتها التي لم تتراجع أو تتأثر على صعيد قرارات المنح.

أمس في جلسة إغلاق النصف الأول خسرت البورصة 271.1 مليون دينار كويتي، وأغلقت القيمة السوقية عند 52.360 مليار دينار.

ارتفعت كمية الأسهم المتداولة 12.8%، وارتفعت قيمة التداولات 12.5%، والصفقات 3.1%، وتراجعت أسهم 81 شركة وارتفعت أسعار 42 شركة من إجمالي 134 سهم شملهم التداول.

وتباينت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت عند إغلاق تعاملات الثلاثاء، وسط تراجع لـ9 قطاعات.

وانخفض مؤشر السوق الأول والعام بنفس النسبة البالغة 0.51%، وتراجع «الرئيسي» بنحو 0.49%، بينما ارتفع «الرئيسي 50» بـ0.42% عن مستوى الاثنين.

سجلت بورصة الكويت تداولات بقيمة 77.7 مليون دينار، وزعت على 289.83 مليون سهم، بتنفيذ 22.36 ألف صفقة.



تعاملات النصف الأول من العام بالنقطة 9820.37، بصعود نسبته 13.02% ويُعادل 1131.6 نقطة. وارتفع مؤشر السوق الرئيسي بنحو 9.14% أو 759.01 نقطة ليُغلق تعاملات النصف الأول من 2026 بمستوى 9061.4 نقطة، وذلك مقارنة بختام العام المنصرم. وبلغت القيمة السوقية للأسهم في نهاية تعاملات 52.16 مليار دينار، بتراجع 1.94% يُقدر بـ1.03 مليار دينار عن مستواها في ختام عام 2025 البالغ 53.19 مليار دينار.

وعلى المستوى القطاعي، فقد تراجع أداء 7 قطاعات على رأسها السلع الاستهلاكية بـ14.41%، بينما ارتفعت 6 قطاعات في مقدمتها التكنولوجيا الذي سجل قفزة بـ461.07%.

وتباينت التداولات، إذ ارتفع عدد الصفقات المنفذة عن مستواه في النصف الأول من عام 2025 ليلبلغ 2.47 مليون صفقة، بينما انخفضت السيولة وأحجام التداول إلى 9.81 مليار دينار، و37.70 مليار سهم على التوالي.

وشهدت الجلسة تراجع 9 قطاعات على رأسها السلع الاستهلاكية بـ2.08%، بينما ارتفع 4 قطاعات في مقدمتها الرعاية الصحية بـ2.05%. وبالنسبة للأسهم، فقد تراجع سعر 80 سهماً في مقدمتها «عقار» بواقع 7.65%، بينما ارتفع سعر 42 سهماً على رأسها «التقدم» بـ13.93%، واستقر سعر 11 سهماً. وجاء سهم «عقار» في مقدمة نشاط الكميات بحجم بلغ 26.46 مليون سهم؛ فيما تصدر السيولة سهم «بيتك» بقيمة 7.95 مليون دينار.

الأداء خلال النصف الأول

تراجع مؤشر السوق الأول خلال الستة أشهر الأولى من العام الحالي بنسبة 4.38% بما يُعادل 415.6 نقطة، مُغلقاً تعاملات 30 يونيو 2026 بالنقطة 9082.68.

انخفض مؤشر السوق العام بنسبة 2.26% منهياً التعاملات بالنقطة 8706.33، بخسارة 201.3 نقطة عن مستواه في ختام عام 2025.

وعلى الجانب الآخر، فقد أنهى مؤشر السوق الرئيسي 50

فازت بترخيص تشغيل شبكة الهواتف المحمولة

«زين» تستثمر 1.5 مليار دولار في سوريا

شراكة مع الصندوق السيادي بنسبة 25% و75% للشركة

قيمة الرخصة تبلغ 747 مليون دولار والاستثمار نحو 800 مليون

قد أكد سابقاً أن سوريا تمثل فرصة واعدة للنمو والإيرادات، مشيراً إلى أن الشركة تقدمت بعروض للعمل في السوق السورية وتبدي توقعات إيجابية تجاه مستقبل القطاع هناك.

إعادة بناء البنية التحتية الرقمية

تسعى الحكومة السورية إلى جذب استثمارات ضخمة لتحديث قطاع الاتصالات، بما في ذلك شبكات الهاتف المحمول والألياف الضوئية والبنية التحتية الرقمية. وكانت تقارير قد أشارت في وقت سابق إلى أن دمشق تستهدف استقطاب أكثر من مليار دولار عبر طرح رخصة اتصالات جديدة للمستثمرين الدوليين.



قطاع الاتصالات السوري، الذي يُعد من أبرز القطاعات المرشحة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية بعد سنوات من الحرب والعقوبات.

وكان نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة بدر ناصر الخرافي،

أن تنفق الشركة 800 مليون دولار لتوسيع وتحديث البنية التحتية فيما ستدفع الشركة 747 مليون دولار مقابل الرخصة الجديدة للمحمول.

وتأتي الخطوة في وقت تسعى فيه زين للحصول على موطن رئيسي في

حصلت شركة زين الكويتية للاتصالات على ترخيص لتشغيل شبكة هواتف محمولة في سوريا.

وبموجب الترخيص البالغ مدته 20 عاماً ستمتلك زين حصة 75% من العمليات المحلية، بينما سيمتلك الصندوق السيادي السوري النسبة المتبقية وهي 25%.

استثمارات مليارية

وتستعد شركة زين الكويتية لضخ استثمارات تتجاوز 1.5 مليار دولار في سوريا، في خطوة تعكس تسارع اهتمام الشركات الخليجية بالسوق السورية مع انفتاح البلاد على الاستثمارات الأجنبية ومشروعات إعادة الإعمار، ومن المتوقع

إفصاحات البورصة



توزيعات كفيك

بعد نجاح زيادة

رأس المال

3.8900 سهم استيت

كابيتال لكل 100 سهم

بعد نجاح عملية زيادة رأس المال بقيمة 5.342 مليون دينار كويتي لصالح مساهمي شركة رساميل للاستثمار لإتمام عملية الدمج فإن نسبة التوزيعات العينية على مساهمي «كفيك» من أسهم شركة استيت كابيتال بنسبة 3.8900909821 تقريباً لكل 100 سهم من «كفيك».

سيكون تاريخ حيازة السهم 7 يوليو الحالي والاستحقاق 12 من الشهر ذاته والتوزيع 13 يوليو.

«الفنادق

الكويتية»: مجلس

إدارة برئاسة

طلال الشهاب

وافقت الجمعية العامة العادية لشركة الفنادق الكويتية على انتخاب أعضاء مجلس الإدارة للدورة المقبلة لمدة ثلاث سنوات.

وضم المجلس كلاً من طلال سلطان الشهاب، وعبدالعزیز جاسم الفيلكاوي، ومنصور كامل الهاشمي ممثلين عن شركة المسار للإجارة والاستثمار، إلى جانب إبراهيم أحمد المناعي.

كما شمل التشكيل فواز سالم علي الحصينان ومحمد إبراهيم إبراهيم النعيمش كعضوين مستقلين.

«بترولية» تجدد اتفاقية

تسهيلات ائتمانية

بـ130 مليون دولار

جددت شركة المجموعة البترولية المستقلة اتفاقية تسهيلات ائتمانية بقيمة 130 مليون دولار مع أحد البنوك المحلية. وأوضحت الشركة أن الاتفاقية تأتي بهدف تمويل أنشطتها النفطية المستمرة، مؤكدة أنه لا يوجد أثر مالي جوهري مباشر على مركزها المالي.

«استثمارات» صانع سوق

على سهم «ترولوي»

وقعت شركة الاستثمارات الوطنية اتفاقية لتقديم خدمة صانع سوق على سهم شركة ترولي للتجارة العامة. «استثمارات» ستباشر مزاوله نشاط صانع السوق على سهم «ترولوي» بعد استكمال إجراءات التسجيل لدى بورصة الكويت. وأكدت أنه لا يوجد أثر للمعلومة الجوهرية على المركز المالي للشركة.

«موديز» ترفع

تصنيف القوة المالية

لـ«وثاق» وتعديل

النظرة المستقبلية

أعلنت شركة وثاق للتأمين التكافلي رفع تصنيف القوة المالية للتأمين الخاص بها من قبل وكالة موديز للتصنيف الائتماني إلى B1 مقابل B2 سابقاً، مع تعديل النظرة المستقبلية من سلبية إلى إيجابية.

التصنيف يعكس تحسن الامتثال لمتطلبات الملاءة المالية، وتطور ربحية عمليات الاكتتاب، إلى جانب الالتزام بالضوابط الرقابية، بما يدعم نمو الأرباح وتعزيز توليد رأس المال والسيولة.

وأشارت إلى أن ذلك يساهم في تحسين جودة الأصول وكفاية رأس المال مستقبلاً، رغم استمرار بعض التحديات المرتبطة بطبيعة السوق وتركيز المحفظة التأمينية.

إفصاحات البورصة



انخفاض مساهمة «القرطاس» في «تنظيف»

كشف تقرير بورصة الكويت للتغير في الإفصاح، الثلاثاء، وجود تغير في هيكل ملكية شركة الوطنية للتنظيف حيث تمثل التغير في انخفاض مساهمة مجموعة نزار عبدالرزاق القرطاس (شركة الرغد والمنار العقارية وشركة فرص المملكة للتجارة العامة والمقاولات) غير المباشرة في «تنظيف» من 14.18% إلى 10.87%.

«أسيكو» تعديل جزئي على بنود تسوية تنعكس بخفض الالتزامات 20 مليون دينار

توصلت شركة أسيكو للصناعات إلى اتفاق مع بنك دائن، بخصوص اتفاقية إعادة هيكلة مالية سبق الإعلان عنها في 19 فبراير 2025، و 1 يوليو الماضي؛ لتعديل جزئي على بنود اتفاقية تسوية. تضمن التعديل إلغاء بند إصدار الأسهم الممتازة من الدفعة الثانية من مكافأة الالتزام، وإلغاء بند الشريحة الثانية من الدفعة الأولى من مكافأة الالتزام (الخصم النقدي)، والحصول في مقابل ذلك على خصم نقدي إضافي بديل، مع الإبقاء على باقي الشروط والأحكام الجوهرية للاتفاقية بما في ذلك مدة سداد متبقي المديونية على 10 سنوات.

وأوضحت «أسيكو» أنه تمت الموافقة على استخدام ناتج التسوية الحالية مع البنك الدائن في تحسين هيكل الميزانية العمومية.

وتوقعت أن يكون للتسوية أثر على المركز المالي للشركة من خلال خفض إضافي لإجمالي التزامات الشركة، في الميزانية العمومية بقيمة 20.27 مليون دينار، على أن ينعكس الأثر المالي لهذه التسوية على نتائج الربع الثاني.

يُشار إلى أن التاريخين السابق ذكرهما قد شهدا إعلان «أسيكو» التوصل إلى اتفاق مبدئي مع أحد البنوك الدائنة حول الركائز الأساسية لإعادة جدولة مديونية الشركة الأم، وإحدى شركاتها التابعة (شركة أسيكو للإنشاءات) قبل ذلك البنك والتي تقدر مجموعها بمبلغ 128.45 مليون دينار، شاملة للفوائد، وتنفيذ جزء من خططها لإعادة الهيكلة المالية.

موديز: تصنيف «أولى تكافل» عند «Ba2»

ونظرة مستقبلية مستقرة

أعلنت وكالة موديز تعيين تصنيف القوة المالية للتأمين لشركة الأولى للتأمين التكافلي عند Ba2، مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وأوضحت «موديز» أن التصنيف يعكس تنوع منتجات الشركة في التأمينات الفردية والتجارية، إلى جانب جودة أصول مقبولة تشمل إعادة التأمين والاستثمارات، رغم ارتفاع التعرض لاستثمارات الأسهم.

وأضافت أن التصنيف يستند كذلك إلى مستويات رأسمالية متوازنة أعلى من المتطلبات التنظيمية، عقب ضخ رأسمال بقيمة 6 مليون دينار، بما يعزز المرونة المالية، في ظل إدراج الشركة ببورصة الكويت وعدم وجود ديون قائمة.

وفي المقابل، أشارت الوكالة إلى أن تحسن ربحية الاكتتاب لا يزال حديثاً، مع تحديات تتعلق بضعف الحصة السوقية واحتلال الشركة مرتبة متأخرة نسبياً في سوق التأمين الكويتي، إضافة إلى ضغوط تسعيرية وارتفاع المصروفات.

وبيّنت أن متوسط النسبة المجمعة بلغ 105% خلال خمس سنوات حتى 2025، رغم تحسنها إلى 99% بنهاية العام ذاته، فيما سجل العائد على رأس المال مستويات متقلبة قبل أن يتحسن إلى 1.1% في 2025.

ولفتت «موديز» إلى أن زيادة رأس المال رفعت حقوق الملكية إلى 11.7 مليون دينار بنهاية مارس 2026، ما خفف مخاطر عدم الامتثال للملاءة، مع الحاجة إلى تطوير إدارة المخاطر وتخصيص رأس المال.

تعكس النظرة المستقرة توقعات بالحفاظ على تحسن ربحية الاكتتاب واستقرار مستويات رأس المال والامتثال التنظيمي خلال الفترة المقبلة.

«الكوت» تتسلم 1.12 مليون دينار تنفيذا لحكم استئناف

أعلنت شركة الكوت للمشاريع الصناعية تسلم مبلغ 1.12 مليون دينار كويتي؛ تنفيذاً لحكم الاستئناف الصادر لصالحها في دعواها ضد وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة.

وأوضحت الشركة أن المبلغ المستلم لا يترتب عليه أثر على بيان الدخل؛ إذ يمثل تسوية لرصيد حساب المدينين التجاريين.

«آبار» 3.7 أرباح العام المالي والإفصاح خالي من توصية توزيعات أرباح

انخفض صافي ربح شركة برقان لحفر الآبار والتجارة والصيانة خلال الربع الرابع المنتهي بـ 31 مارس 2026 بنحو 1.01% سنوياً.

بلغ صافي ربح «آبار» بالربع الرابع المذكور 1.17 مليون دينار، مقابل 1.19 مليون دينار في الربع الرابع المنتهي بـ 31 مارس 2025.

وحققت الشركة أرباحاً في العام المنتهي بختام مارس الماضي بقيمة 3.78 مليون دينار، بنمو 4.13% عن أرباح العام المناظر السابق له البالغة 3.63 مليون دينار.

وعزت «آبار» ارتفاع الأرباح السنوية إلى تجديد بعض العقود القائمة مع شركة نفط الكويت، وحصول الشركة على عقد جديد يُعزز شراكتها الاستراتيجية. ولم يتضمن إفصاح الشركة أي توصية لتوزيعات أرباح عن العام المالي المنتهي آخر مارس.

«مزايا» تقرر الاستمرار في إجراءات الاندماج مع «الواجهة المائية»

وافق مجلس إدارة شركة المزايا القابضة على تقرير مقوم الأصول، وتقرير مستشار الاستثمار بشأن عدالة التقييم فيما يخص عملية الاندماج مع شركة الواجهة المائية العقارية التابعة، وقرر الاستمرار في إجراءات الاندماج. كما وافق المجلس على المقابل الذي سيحصل عليه مساهمو «الواجهة» من أسهم في رأس مال «المزايا» نتيجة لعملية الاندماج بطريقة الضم بين الشركتين.

وقرر المجلس الاستمرار في إجراءات الاندماج، واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة؛ للحصول على موافقة الجهات الرقابية؛ وفقاً لأحكام الكتاب التاسع (الاندماج والاستحواذ) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010. وحسب آخر بيانات معلنة، فقد ارتفع صافي ربح «مزايا» في الربع الأول من عام 2026 بنسبة 15% عند 541.79 ألف دينار، مقابل 472.01 ألف دينار في الفترة ذاتها من العام السابق.

بورصات خليجية

مؤشر «تاسي» ينهي آخر جلسات يونيو بارتفاع هامشي وسط تباين قطاعاته الرئيسية



بتداول 24.58 مليون سهم، مغلقاً على ارتفاع بنسبة 0.05%، تلاه سهم أمريكانا بكمية بلغت 17.31 مليون سهم.

وشهدت الجلسة مجموعة من الإفصاحات المؤثرة، حيث أعلنت شركة مهارة للموارد البشرية عن نتائج اجتماع الجمعية العامة غير العادية التي تضمنت زيادة رأس مال الشركة، كما أعلنت شركة عناية السعودية للتأمين عن تمديد المدة الممنوحة للالتزام بالحد الأدنى لرأس المال، كما أعلنت شركة الأندية للرياضة عن توقيع عقد إيجار مع شركة بنده لتشغيل نادي رياضي في الرياض. وعلى مستوى الأرقام القياسية، سجل سهم ام أي اس قمة تاريخية جديدة وأعلى مستوى في 52 أسبوعاً عند 232.8 ريال بعد ارتفاعه بنسبة 1.79%، كما وصل سهم جي أي جي إلى أعلى مستوى في 52 أسبوعاً عند 32.66 ريال.

وفي المقابل، سجلت أسهم أملاك، وأسمنت الجنوب، ومجموعة إم بي سي، وتسهيل، والماجدية قيعاناً تاريخية جديدة خلال الجلسة، كما تراجعت أسهم إكسترا، وسليمان الحبيب، وبدجت السعودية، ومشاركة ريت إلى أدنى مستوياتها في 52 أسبوعاً.

قطاع التأمين بنسبة 0.51%، وهبط قطاع البنوك 0.05%. وتحركات الأسهم وفي قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً، سجلت أسهم الشرقية للتنمية، وتهامة، ومتكاملة، والأسماك، وارتيكس مكاسب قوية قاربت الحد الأعلى بنسب تراوحت بين 9.92% و9.99%، وصعد سهم المتطورة بنسبة 6.88% عقب إعلان الشركة عن نتائج اجتماع الجمعية العامة العادية.. وعلى الجانب الآخر، تصدر سهم البابطين الخسائر بنسبة 3.79%، تلاه سهم الحمادي بنسبة 3.08%، وسينومي ريتيل بنسبة 2.66%، كما انخفض سهم أنابيب الشرق بنسبة 2.65%، والصناعات الكهربائية بنسبة 1.84% بالتزامن مع نشاطه الملحوظ في قيم التداول.

الأعلى نشاطاً

واستحوذ سهم البنك الأهلي على صدارة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث القيمة بنحو 476.82 مليون ريال مع ارتفاع طفيف بنسبة 0.10%، تلاه مصرف الراجحي بسيولة بلغت 367.15 مليون ريال وارتفاع بنسبة 0.15%، واستقر سهم أرامكو السعودية دون تغيير عند 26.12 ريال بسيولة 316.7 مليون ريال. ومن حيث الحجم، تصدر سهم درب السعودية القائمة

أنهى مؤشر السوق السعودية الرئيسية (تاسي) تعاملات جلسة الثلاثاء (آخر جلسات شهر يونيو) بارتفاع طفيف بلغت نسبته 0.07%، بمكاسب بلغت 7.77 نقطة ليغلق عند مستوى 10,799.92 نقطة.

وشهدت الجلسة ارتفاع أسهم 164 شركة مقابل تراجع 88 سهماً، في حين استقرت أسعار أسهم 18 شركة دون تغيير، وسجلت قيم التداول الإجمالية 5.5 مليار ريال بتداول 305.08 مليون سهم.

وتذبذب المؤشر العام خلال الجلسة في نطاق 62.96 نقطة، حيث سجل أعلى مستوى له عند 10,819.47 نقطة، بينما بلغ أدنى مستوى له عند 10,756.51 نقطة، بعد أن افتتح الجلسة عند 10,791.99 نقطة.

11 قطاعاً باللون الأخضر

وعلى صعيد أداء القطاعات، جاء إغلاق 11 قطاعاً باللون الأخضر، بصدارة قطاع السلع طويلة الأجل الذي صعد 2.82% بسيولة بلغت 114.1 مليون ريال، وارتفع قطاع المواد الأساسية 0.06%، وسجل قطاع الطاقة ارتفاعاً هامشياً بلغت نسبته 0.01%.

وفي المقابل، انخفض قطاع الاتصالات بنسبة 0.81% بضغط من سهم اس تي سي الذي تراجع 1.28%، وتراجع

مؤشر «نمو» يغلق متراجعا 0.08% وسط تداولات قيمتها 16.48 مليون ريال

وعلى صعيد نشاط السيولة، جاء سهم تدوير في المرتبة الأولى بقيمة تداولات بلغت 1.94 مليون ريال رغم تراجع بنسبة 1.83%، وحل سهم بلدي ثانياً بسيولة بلغت 1.69 مليون ريال، كما برز سهم أكاديمية التعلم في قائمة النشاط بقيمة 1.58 مليون ريال مع استقرار سعره دون تغيير.

وفيما يخص أحجام التداول، تصدر سهم كير القائمة بتداول 0.66 مليون سهم، يليه سهم تدوير بنحو 0.4 مليون سهم، ثم سهم أكاديمية التعلم بتداول 0.23 مليون سهم، وسهم حلوة بتداول 0.15 مليون سهم.

وتصدر سهم الواحة ريت قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً خلال الجلسة بنسبة بلغت 23.02% ليصل إلى سعر 11.49 ريال، وتبعه سهم الرازي الذي سجل نمواً بنسبة 10% مغلقاً عند 31.9 ريال، كما حقق سهم بلدي مكاسب قوية بنسبة 9.76% ليصل إلى 153 ريال. وفي المقابل، قاد سهم كير التراجعات بنسبة انخفاض حادة بلغت 29.96% ليغلق عند 1.94 ريال، تلاه سهم الليف الذي تراجع بنسبة 6.68% ليصل إلى 20.4 ريال، وشملت قائمة التراجعات أيضاً سهم الرشيد بنسبة 6.36% عند 65.5 ريال.

أنهى مؤشر السوق الموازي السعودي (نمو) تعاملات جلسة الثلاثاء على انخفاض محدود، حيث فقد المؤشر 17.67 نقطة ليغلق عند مستوى 23,051.1 نقطة. وشهدت الجلسة توازناً في حركة الأسهم بين الارتفاع والانخفاض، حيث سجلت 36 شركة صعوداً في قيمتها السوقية، بينما تراجعت أسعار 36 شركة أخرى، واستقرت 53 شركة دون تغيير. وبلغت القيمة الإجمالية للتداولات 16.48 مليون ريال، توزعت على 2.39 مليون سهم جرى تداولها بنهاية الجلسة.

بورصات خليجية

مؤشر دبي يتراجع بنسبة 0.6%.. وأبوظبي ينخفض بنسبة 0.4%



وبتداولات تجاوزت 11 مليون سهم، بينما انخفض سهم الدار العقارية بنسبة 2.1% عند 8.28 درهم، وبتداولات تجاوزت 12 مليون سهم. وأكثر الأسهم تداولاً، سهم بنك الاستثمار، حيث بقي على ثبات عند 0.028 درهم، وبتداولات قاربت 45 مليون سهم.

وأقل سهم أدنوك للغاز على ارتفاع بنسبة 0.3% عند 3.44 درهم، وبتداولات تجاوزت 33 مليون سهم، فيما ارتفع سهم اشراق للاستثمار بنسبة 1.4% عند 0.507 درهم، وبتداولات قاربت 11 مليون سهم. وبقي سهم ألفا ظبي القابضة على ثبات عند 7.91 درهم،

أقل مؤشر سوق دبي المالي جلسة يوم الثلاثاء، على انخفاض بنسبة 0.6% أو 38 نقطة عند 5956 نقطة، مع تداولات بلغت قيمتها الإجمالية نحو 832 مليون درهم. وشهد سوق دبي ارتفاع أسهم 14 شركة من أصل 49 شركة تم تداولها، بينما انخفضت 26 شركة، وبقيت 9 شركات على ثبات.

وأقل سهم إعمار العقارية جلسة على انخفاض بنسبة 1.8% عند 11.92 درهم، وبتداولات تجاوزت 21 مليون سهم، فيما ارتفع سهم اتحاد إنرجي القابضة، بنسبة 2.1% عند 2.92 درهم، وبتداولات قاربت 20 مليون سهم. وارتفع سهم تكافل الإمارات بنسبة 2% عند 1.56 درهم، وبتداولات تجاوزت 8 ملايين سهم، فيما تراجع سهم بنك دبي الإسلامي بنسبة 0.7% عند 7.45 درهم، وبتداولات تجاوزت 8 ملايين سهم.

وأكثر الأسهم تداولاً، سهم طلبات هولدينغ، حيث ارتفع بنسبة 0.8% عند 1.23 درهم، وبتداولات تجاوزت 21 مليون سهم، فيما قفز سهم أمانات بـ 3% عند 1.38 درهم، وبتداولات قاربت 5 ملايين سهم.

سوق أبوظبي للأوراق المالية

وفي سوق أبوظبي للأوراق المالية، انخفض مؤشر السوق بنسبة 0.4% أو بـ 35 نقطة عند 9804 نقطة، وبتداولات بلغت قيمتها الإجمالية نحو 1.03 مليار درهم.

ومن أصل 98 شركة تم تداول أسهمها، ارتفعت أسهم 42 شركة، بينما انخفضت أسهم 40 شركة، وبقيت 16 شركة على ثبات.

265 مليار درهم خسائر سوقية لأسهم أبوظبي بالنصف الأول من 2026

الأسهم الأكثر ارتفاعاً

تصدرت عنان للاستثمار القابضة الارتفاعات بنسبة 230.69%، تلاها دار التأمين بنسبة صعود بلغت 20% 0.88.

أداء قطاعات السوق

اتسم أداء قطاعات سوق أبوظبي للأوراق المالية بالتباين الواضح خلال الفترة؛ حيث قادت بعض القطاعات الارتفاعات وعلى رأسها قطاع الاتصالات بنسبة 4.71%، بينما ضغطت قطاعات أخرى على السوق بصدارة قطاع المرافق الذي تراجع بنسبة 21.49%.

الجاري قيمًا إجمالية بلغت 171.132 مليار درهم، جرى تداولها من خلال 50.331 مليار سهم، ووفدت عبر 3.277 مليون صفقة.

وعلى صعيد أداء الأسهم خلال النصف الأول من العام الجاري، شملت التداولات 133 شركة، حيث ارتفعت أسعار أسهم 52 شركة، في حين تراجعت أسعار أسهم 70 شركة أخرى، وحافظت 11 شركة على استقرارها.

الأسهم الأكثر تراجعاً

تصدر سهم بنك الاستثمار قائمة الأسهم الأكثر تراجعاً في سوق أبوظبي للأوراق المالية خلال النصف الأول من العام الجاري بنسبة هبوط بلغت 93.78%.

تراجع مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 1.88% خلال النصف الأول من العام الجاري، فاقداً 188 نقطة، ليغلق عند مستوى 9804 نقطة مقارنة بـ 9992 نقطة في ختام عام 2025، في ظل تقلبات الأسواق العالمية وتساعد توترات الشرق الأوسط.

وبلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة بختام تعاملات 2.880 تريليون درهم، مقابل 3.145 تريليون درهم بنهاية العام الماضي، لتسجل بذلك تراجعاً بلغ 265 مليار درهم، وبنسبة انخفاض بلغت 8.43%.

وسجلت تداولات السوق خلال النصف الأول من العام

مؤشر بورصة مسقط يرتفع 0.56%



5%، وارتفع سهم العمانية العالمية للتنمية والاستثمار «أومينفست» القيادي بنسبة 2.7%. وكان الخدمات أقل القطاعات ارتفاعاً بنسبة 0.17%؛ مع صدارة سهم صلالة لخدمات الموانئ للراحين بنسبة 9.9%، وارتفع أبراج لخدمات الطاقة القيادي بنسبة 1.03%.

وتراجع حجم التداولات بنسبة 12.9% إلى 158.28 مليون ورقة مالية، مقابل 181.71 مليون ورقة مالية بالجلسة السابقة.

وتراجعت قيمة التداولات خلال الجلسة بنسبة 12.94% إلى 46.59 مليون ريال، مقارنةً بنحو 53.52 مليون ريال جلسة الاثنين.

وتصدر سهم بنك صحار الدولي الأسهم النشطة حجماً بتداول 46.66 مليون سهم، فيا تصدر سهم بنك مسقط النشاط قيمةً بنحو 11.29 مليون ريال.

ارتفع المؤشر الرئيسي لبورصة مسقط «مسقط 30» بنهاية تعاملات الثلاثاء، بنسبة 0.56%؛ ليغلق عند مستوى 7,507.94 نقطة، رابحاً 41.22 نقطة عن مستوياته بجلسة عن مستوياته بنهاية جلسة الاثنين.

ودعم ارتفاع المؤشر صعود الأسهم القيادية، وارتفاع المؤشرات القطاعية مجتمعة، وتصدرها قطاع الصناعة بنسبة 1.12%، بدعم سهم المها للسيراميك والكروم العمانية بالنسبة ذاتها البالغة 3.57%، وارتفع الخليج الدولية للكيماويات القيادي بنسبة 2.78%.

وحد من ارتفاع قطاع الصناعة تقدم سهم الحسن الهندسية «قيد التصفية» على المتراجعين بنسبة 33.33%.

وصعد مؤشر القطاع المالي بنسبة 1.03%؛ مدفوعاً بارتفاع سهم البنك الأهلي القيادي بنسبة

بورصات خليجية

بورصة قطر تنخفض 2.97% خلال يونيو.. وتسجل 15.31 مليار ريال خسائر سوقية



البضائع والخدمات الاستهلاكية بـ1.1% عند 8179.54 نقطة، ثم الإتصالات بـ0.81% عند 2429 نقطة.

وبلغت قيمة التداول الشهرية نحو 8.89 مليار ريال، وزعت على 3.16 مليار سهم، بتنفيذ 554.07 ألف صفقة.

أبرز التحركات على مستوى الأسهم

وعلى صعيد الأسهم، فقد تصدر سهم شركة صناعات قطر انخفاضات الأسهم بـ9.02%، تلاه سهم «السينما» منخفضاً بنسبة 8.05%، كما انخفض سهم شركة «زاد» بـ7.47%، ثم شركة «بروة» بـ7.45%.

في المقابل جاءت الارتفاعات بصدارة سهم بنك لشا بـ46.67%، وتلاه سهم «دلالة» بـ33.48%، كما انخفض سهم بنك الدوحة بـ18.37%، ثم «العامة» بـ11.12%.

الأسهم الأكثر نشاطاً

وشهد شهر يونيو الماضي نشاطاً ملحوظاً في عدد من الأسهم التي تصدرت قائمة الأكثر استحواذاً على أحجام وقيم التداول، وجاء سهم شركة «بلدنا» في صدارة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث الحجم بتداولات بلغت 355.64 مليون سهم، فيما تصدر سهم «كيو إن بي» السيولة بقيمة 936.88 مليون ريال.

وتراجعت بورصة قطر خلال تعاملات شهر يونيو 2026، وانخفضت القيمة السوقية الإجمالية بنحو 15.31 مليار ريال قطري.

وانخفض المؤشر العام للبورصة بنسبة 2.97% بما يعادل 313.21 نقطة، ليغلق تعاملات الشهر الماضي عند النقطة 10241.75، عن مستوى شهر مايو 2026.

وعلى صعيد حركة الأسعار، تراجعت أسعار 34 شركة مقابل ارتفاع 19 شركة، واستقرت شركة واحدة فقط. وبلغت القيمة السوقية للأسهم بنهاية تعاملات الشهر 616.21 مليار ريال، مقابل 631.53 مليار ريال بختام الشهر الماضي، بانخفاض 2.43%.

أداء القطاعات

وشهد الشهر الماضي تراجع جميع قطاعات البورصة السبع على رأسها الصناعة بـ5.5% إلى مستوى 4126.32 نقطة، وتلاه قطاع العقارات بـ4.11% عند مستوى 1461.95 نقطة.

كما سجل قطاع التأمين انخفاضاً بـ2.33% عند مستوى 2710.25 نقطة، وتلاه قطاع البنوك والخدمات المالية بنسبة 1.69% لمستوى 5100.42 نقطة، وتراجع قطاع النقل بـ1.23% عند 5346.3 نقطة، وتلاه قطاع

أغلقت بورصة قطر تعاملات، الثلاثاء، منخفضة بضغط تراجع 3 قطاعات.

انخفض المؤشر العام بنسبة 0.10% ليصل إلى النقطة 10241.75، خاسراً 10.08 نقطة، عن مستوى الاثنين.

وأثر على أداء الجلسة تراجع 3 قطاعات على رأسها قطاع الاتصالات بـ0.96%، بينما ارتفع 4 قطاعات في مقدمتها النقل بـ1.11%.

وبشأن التداولات فقد ارتفعت السيولة إلى 341.99 مليون ريال، مقابل 319.32 مليون ريال، الاثنين، وارتفعت أحجام التداول عند 148.44 مليون سهم، مقارنة بـ113.67 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 23.07 ألف صفقة، مقابل 21.21 ألف صفقة الاثنين.

وتقدم سهم «كيو إل إم» تراجعات الأسهم البالغة 26 سهماً بـ2.79%، بينما جاء سهم بنك الدوحة على رأس الارتفاعات البالغة 22 سهماً بـ9.12%، واستقر سعر 8 أسهم.

وجاء «مسيعيد» في مقدمة نشاط الكميات بحجم بلغ 29.18 مليون سهم، وتصدر السيولة سهم «كيو إن بي» بقيمة 49.06 مليون ريال.

بورصة البحرين تغلق تعاملاتها بارتفاع 0.12%

بـ0.31%، وسهم بنك البحرين الوطني بـ0.18%.
وتصدر الأسهم الأكثر نشاطاً سهم خليجي بنك
بتداول 223 ألف سهم بسعر 0.070 دينار للسهم،
تلاه سهم بنك البحرين الوطني بتداول 173.48 ألف
سهم بسعر 0.544 دينار للسهم.

بحجم 995.56 ألف سهم بقيمة 365.81 ألف دينار،
توزعت على 78 صفقة.
وتصدر الأسهم الأكثر ارتفاعاً سهم عقارات السيف
بـ0.79%، تلاه سهم بيبون بـ65%، وسهم بنك
جي اف اتش بـ0.52%، وسهم ألمنيوم البحرين

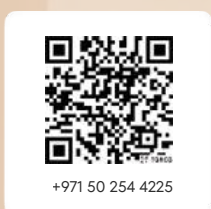
أنهت بورصة البحرين تعاملات الثلاثاء، على
ارتفاع ؛ بدعم قطاعات المال والاتصالات والمواد
الأساسية.
ومع ختام التعاملات، ارتفع المؤشر العام بنسبة
0.12%، إلى مستوى 2042 نقطة، وسط تعاملات

الأميري AL AMIRI محلات

قطع رجالية راقية وحصرية، مختارة بعناية لأصحاب
الذوق العالي.
ماركات إيطالية مميزة، خامات وقطع تحكي عن
نفسها

القطع الصيفية • القطع الشتوية • شالات و
أصواف. نعول

Loro Piana Ermenegildo Zegna
COLOMBO
DORMEUIL DRAPERS



للطلب أو
الإستفسار



بورصات عالمية

انتعاش أسهم التكنولوجيا يمتد لآسيا ويقود البورصات لمكاسب قياسية

ليتجاوز مستوى 162 ين للدولار، وهو ما يضع المتداولين في حالة تأهب لتدخل السلطات؛ وصرحت وزيرة المالية ساتسوكي كاتاياما بأن اليابان ستستجيب لتطورات الأسواق بشكل مناسب في أي وقت. وأدى ضعف العملة لارتفاع تكاليف الاستيراد وزيادة الضغوط السياسية على حكومة رئيسة الوزراء سناي تاكايتشي. وتتجه الأسواق العالمية نحو تحقيق أفضل أداء ربع سنوي في ست سنوات بفضل رهان الذكاء الاصطناعي، ويركز المستثمرون حالياً على المحادثات الأمريكية الإيرانية في الدوحة، وبيانات الوظائف الأمريكية لشهر يونيو المرتقبة يوم الخميس. وعلى جبهة السلع، انخفض خام برنت بنسبة 1% ليتداول عند 72.45 دولار للبرميل قبيل محادثات الدوحة، في حين انخفض الذهب دون مستوى 4000 دولار للأونصة مسجلاً تراجعاً بنحو 15% خلال الربع الجاري.



أرباح المصدريين، في حين ارتفع مؤشر توبكس الأوسع نطاقاً بنسبة 0.7%. وفي سوق الصرف، واصل الين تراجع

مؤشر نيكاي 225 مكاسب تجاوزت 38% هذا الربع مسجلاً أفضل أداء فصلي له على الإطلاق، مدفوعاً بضعف العملة الذي عزز

امتد انتعاش وول ستريت المدفوع بقطاع التكنولوجيا إلى الأسواق الآسيوية، حيث عاد المستثمرون بقوة إلى الشركات المستفيدة من طفرة الذكاء الاصطناعي، في حين واصل الين الياباني تراجعته التاريخي لينخفض إلى أدنى مستوى له مقابل الدولار منذ عام 1986. وصعد مؤشر «إم إس سي آي» لأسهم آسيا والمحيط الهادئ بنسبة 1% في آخر أيام الربع نتيجة انتعاش أسهم أشباه الموصلات، مسجلاً أكبر قفزة ربع سنوية للمؤشر منذ ما يقرب من 17 عاماً، وسط إشارات العقود الآجلة لمزيد من المكاسب في أوروبا وأمريكا. ورفع مؤشر كوسبي الكوري الجنوبي مكاسبه بنسبة 2.1% ليعزز صدارته كأفضل مؤشر رئيسي بالعالم هذا العام، بدعم من قفزة سهم سونج بنسبة 4.5% ليتجاوز مكاسبه الفصلي 100%، وصعود سهم إس كيه هاينكس بنحو 240% خلال الربع. وفي اليابان، حقق

أسهم أوروبا تتجه لتحقيق أكبر مكاسب فصلية في 5 أعوام

بدأت الأسهم الأوروبية تعاملات الثلاثاء على ارتفاع، متجهة نحو تسجيل أكبر مكاسب فصلية لها في أكثر من خمس سنوات، وذلك بدعم من التفاؤل المتزايد بشأن الذكاء الاصطناعي إلى جانب مؤشرات على تراجع التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، وهو ما عزز معنويات المستثمرين في الأسواق. وارتفع المؤشر ستوكس 600 الأوروبي بنسبة 0.6% ليصل إلى 639.77 نقطة بحلول الساعة 08:04 بتوقيت غرينتش.

كما يتجه المؤشر القياسي لتحقيق مكاسب شهرية للمرة الثالثة على التوالي، وقد صعد بنسبة 9.7% خلال الربع الحالي، ليسجل بذلك أقوى أداء فصلي منذ أكتوبر 2020، وفقاً لوكالة «رويترز».

وقادت أسهم التكنولوجيا موجة الصعود، إذ ارتفع المؤشر الفرعي لهذا القطاع بنسبة 1.7% وهو في طريقه لتحقيق أقوى مكاسب فصلية منذ أكتوبر 2001، في ظل الطلب القوي على البنية التحتية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي.

كما يتجه قطاع الذكاء الاصطناعي إلى التفوق على نظيره في وول ستريت خلال الشهر والربع معاً، ما يعكس قوة الزخم في السوق الأوروبية.

وفي أداء الأسهم، ارتفع سهم شركة «إيه إس إم إل» لمعدات تصنيع الرقائق الإلكترونية بنسبة 3.33%، بينما صعد سهم «إس تي مايكروإلكترونيكس» بنحو 3%، وزاد سهم «إنفنيون» بنسبة 2.7%، كما قفز سهم «سيمنس إنرجي» بنسبة 5% بعد أن أكدت الشركة قوة الطلب على معدات الذكاء الاصطناعي خلال مؤتمر نتائجها الفصلية الذي عقد قبل إغلاق السوق في السابق.

وكان تراجع التوترات في الشرق الأوسط من أبرز العوامل الداعمة للأسواق خلال هذا الربع، إذ أسهم في انخفاض أسعار النفط وهو مورد أساسي لأوروبا التي تعاني من نقص في الطاقة، لتعود الأسعار إلى مستويات ما قبل التصعيد المرتبط بإيران، الأمر الذي انعكس إيجاباً على تكاليف الطاقة وأفاق النمو الاقتصادي.

وفي قطاع الأدوية، قفز سهم شركة «أبيفاكس» بأكثر من 20% بعد إعلان نتائج إيجابية لدراساتها حول عقار «أوبيفازيمود»، ما دفع مؤشر قطاع الرعاية الصحية إلى الارتفاع بنسبة 0.9%، ليضيف بدوره دعماً إضافياً لأداء الأسواق الأوروبية.

الأسهم الصينية تتراجع لأدنى مستوياتها منذ 2001

تواجه الأسواق المالية الصينية موجة تراجع حادة دفعت بمؤشر «إم إس سي آي» للهبوط بنسبة 15%، مسجلاً أحد أسوأ الأداءات العالمية، ليتداول عند أدنى مستوى له مقارنة بالمؤشر العالمي منذ أعقاب أحداث سبتمبر 2001، وسط مخاوف من خسارة البلاد لفرص الاستفادة من طفرة الذكاء الاصطناعي وفق بلومبرج. وهبطت أسهم أكبر شركتين في المؤشر، تينسنت وعلي بابا، بأكثر من 29%، مما تسبب في خسائر إجمالية بلغت 337 مليار دولار، وهو ما شكل صدمة للمؤسسات الاستثمارية مثل غولدمان ساكس التي توقعت مطلع العام صعود المؤشر بنحو 20%. ويعود هذا التراجع لعدة عوامل أبرزها تراجع الإنفاق الاستهلاكي المحلي الذي أضعف أرباح شركات الإنترنت والسيارات، بالإضافة إلى تفضيل المستثمرين العالميين لشركات تصنيع الرقائق وأشباه الموصلات المتواجدة في تايوان وكوريا الجنوبية واليابان على حساب شركات الحوسبة السحابية الصينية. وجاءت هذه الخسائر رغم طفرة التي حققتها الصين سابقاً في النماذج البرمجية مثل برنامج «ديب سيك»، ورغم خطط الشركات العملاقة لزيادة الإنفاق الرأسمالي؛ حيث تعتزم تينسنت مضاعفة نفقاتها لتتجاوز 36 مليار يوان (5.3 مليار دولار) لعام 2026، وتعهد علي بابا باستثمار 380 مليار يوان لعدة سنوات.

وفي المقابل، أظهرت الأسواق المحلية في شنتشن وشنغهاي مرونة أكبر؛ حيث ارتفع مؤشر «سي إس أي 300» بنحو 6% بدعم من مصنعي الأجهزة التقنية والمعادن، بينما ركزت الخسائر في الأسواق الخارجية مثل هونغ كونغ التي تهيمن عليها شركات الاستهلاك والإنترنت التقليدي. وتزامن ذلك مع مؤشرات على تباطؤ الاقتصاد المحلي؛ حيث انخفضت مبيعات التجزئة وتسارع تراجع أسعار المنازل، وسط توقعات من مجموعة ماكواري بانخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني إلى 4.4%، وهو ما يقل عن المستهدف الرسمي للبلاد. وعلى الصعيد التنظيمي، فرضت بكين حملة مفاجئة على تدفقات رأس المال عبر الحدود وغرمت ثلاث شركات وساطة بارزة بنحو 330 مليون دولار، مما حد من مشاركة رؤوس أموال البر الرئيسي بأسواق هونغ كونغ، وأثار مخاوف المستثمرين بشأن المخاطر التنظيمية مجدداً.

مخاوف فقاعة التكنولوجيا تتصاعد في وول ستريت

هذه المؤشرات التحذيرية، تبدو مقاييس معنويات المستثمرين متباينة ولم تصل إلى المرحلة التي تسبق الانهيارات. ومع اتساع نطاق المشاركة في السوق بعيداً عن تركيز المكاسب في شركات التكنولوجيا فقط، ينصح الخبراء بضرورة تنويع المحافظ المالية وتوخي الحذر حيال التوقعات المفرطة باستمرار هوامش الأرباح المرتفعة.

إلى جانب ذلك، وصل «مؤشر بافيت»، الذي يقيس القيمة السوقية للأسهم مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، إلى 218% في الربع الأول، وهو مستوى يقترب من رقمه القياسي التاريخي. كما قفزت نسبة السعر إلى المبيعات لمؤشر «ستاندرد أند بورز 500» إلى 3.22، متجاوزة بكثير متوسطها التاريخي البالغ 1.84. وعلى الرغم من

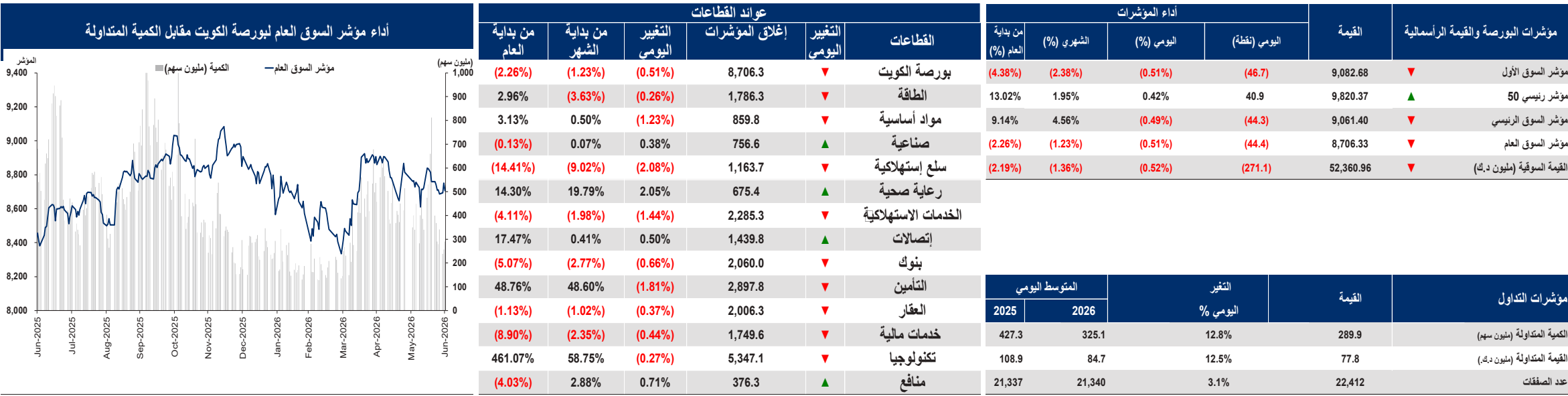
الممول بالديون على الذكاء الاصطناعي وتوجهات الاحتياطي الفيدرالي المتشددة. وعلى الرغم من استقرار الأسواق لاحقاً، تظهر مؤشرات المخاطر مستويات مقلقة؛ إذ سجل «مؤشر بنك أوف أمريكا لمخاطر الفقاعة (الذي يتراوح بين 0 و1) نحو 0.91 لقطاع أشباه الموصلات، ليقترّب من مستوى الخطر الأقصى.

أثارت التقييمات المرتفعة وتقلبات القيمة السوقية للشركات الكبرى، إلى جانب موجات البيع الحادة مؤخراً، مخاوف متزايدة من تشكل فقاعة في أجزاء من سوق الأسهم الأمريكية، لا سيما في قطاعي التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي. وتصاعدت هذه المخاوف الأسبوع الماضي بعد تراجع أسهم التكنولوجيا، مدفوعة بالقلق من الإنفاق

نشرة كامكو إنفست اليومية لمؤشرات بورصة الكويت

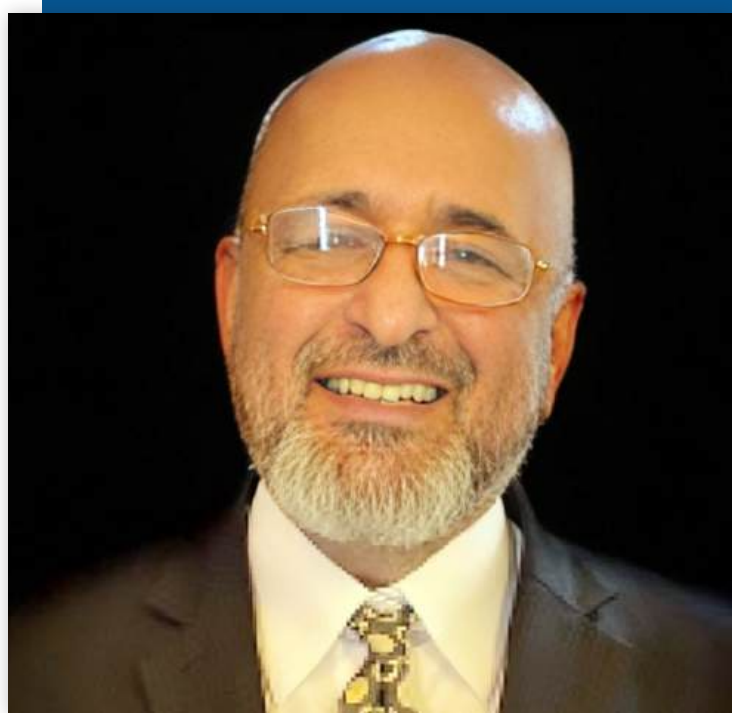
إعداد إدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية

30 يونيو 2026



مؤشرات التداول	القيمة	التغير اليومي %		القيمة	الكمية المتداولة (مليون سهم)
		2025	2026		
		427.3	325.1	12.8%	289.9
		108.9	84.7	12.5%	77.8
عدد الصفقات		21,337	21,340	3.1%	22,412

الاسم	المختصر للشركة المدرجة	إغلاق (د.ك)	التغير اليومي (%)	القيمة المتداولة (ألف د.ك)	الكمية المتداولة (مليون سهم)	مضاعف السعر	عائد التوزيعات النقدية	محل دوران السهم منذ بداية العام	القيمة المتداولة (مليون د.ك)	الكمية المتداولة (مليون سهم)	عدد التوزيعات النقدية	مضاعف السعر	إغلاق خلال 52 اسبوع (د.ك)	إغلاق خلال 52 اسبوع (د.ك)
وطني	0.806	-3.0	-0.4%	7,372	9,116	10%	4.3%	12.8	1.73	7,399.0	1.063	0.806	1.063	0.806
خليج ب	0.353	-1.0	0%	3,677	10,437	18%	2.5%	28.2	1.79	1,479.9	0.363	0.353	0.363	0.353
تجاري	0.476	-9.0	-2%	12	26	1%	5.0%	8.9	1.38	1,043.0	0.700	0.476	0.700	0.476
اهلي	0.260	-3.0	-1%	412	1,578	12%	3.8%	11.0	1.10	714.6	0.301	0.260	0.301	0.260
الدولي	0.259	1.0	0%	585	2,270	49%	2.9%	15.8	1.32	486.4	0.282	0.259	0.282	0.259
برقان	0.184	-1.0	-1%	226	1,221	10%	3.3%	17.1	0.83	700.3	0.269	0.184	0.269	0.184
بيتك	0.767	-6.0	-1%	7,955	10,346	8%	3.1%	23.7	2.69	15,164.0	0.807	0.767	0.807	0.767
بنك بوبيان	0.634	-5.0	-1%	2,027	3,198	5%	1.1%	29.8	3.16	2,992.2	0.697	0.634	0.697	0.634
بنك وربة	0.279	-1.0	0%	1,418	5,077	20%	1.8%	26.2	1.64	1,317.8	0.306	0.279	0.306	0.279
البنوك		-2.8%		23,885	43,269				1.64	31,297				
سنرجي	0.233	1.0	0%	70	300	219%	0.0%	70.2	2.47	23.5	0.287	0.233	0.287	0.233
بترولية	0.630	0.0	0%	0	0	0%	6.8%	11.0	1.03	113.9	0.834	0.630	0.834	0.630
نايسكو	1.474	39.0	3%	0	0	0%	6.2%	9.5	2.31	143.0	1.885	1.474	1.885	1.474
بيت الطاقة	0.271	-4.0	-1%	61	224	146%	0.0%	4.14	0.58	12.3	0.323	0.271	0.323	0.271
أبار	0.183	-5.0	-3%	126	695	16%	3.6%	12.2	0.58	46.4	0.235	0.183	0.235	0.183
النفط	0.267	-6.0	-2%	579	2,147	92%	1.1%	21.4	1.76	151.3	0.313	0.267	0.313	0.267
الطاقة	836	-3.6%		3,366					2.04	490				
سكب ك	0.457	0.0	0%	0	0	3%	1.1%	13.2	1.57	29.7	0.720	0.457	0.720	0.457
بوبيان ب	0.694	-3.0	0%	1,362	1,958	23%	3.6%	13.9	1.56	371.2	0.702	0.694	0.702	0.694
الكويت	0.836	-44.0	-5%	2	2	0%	4.8%	14.2	2.15	84.4	2.145	0.836	2.145	0.836
مواد أساسية	1,364	3.1%		1,960					1.57	485				
الخصوصية	0.241	-1.0	0%	64	270	45%	1.2%	18.5	1.27	45.2	0.245	0.241	0.245	0.241
اسمنت	0.435	-5.0	-1%	10	22	4%	1.6%	33.6	1.38	310.1	0.457	0.435	0.457	0.435
كابلات	1.826	23.0	1%	457	251	16%	3.8%	18.5	1.25	380.1	2.280	1.826	2.280	1.826
سفن	0.699	0.0	0%	7	9	41%	3.6%	14.9	1.78	138.6	0.882	0.699	0.882	0.699
بورتلاند	0.588	6.0	1%	9	15	11%	6.8%	46.4	0.76	58.9	0.775	0.588	0.775	0.588
ورقية	0.205	-3.0	-1%	88	410	8%	3.4%	30.6	1.14	20.3	0.427	0.205	0.427	0.205
معادن	0.153	-4.0	-3%	79	515	114%	0.0%	NM	1.83	13.8	0.200	0.153	0.200	0.153
أسيكو	0.506	16.0	3%	3,474	6,928	83%	0.0%	NM	6.77	167.2	0.528	0.506	0.528	0.506
الوظيفية للبناء	0.280	0.0	0%	360	1,282	28%	3.6%	34.0	1.13	100.6	0.296	0.280	0.296	0.280
المعدات	0.197	7.0	4%	449	2,305	400%	0.0%	NM	1.88	15.8	0.380	0.197	0.380	0.197
استهلاكية	0.098	-0.3	0%	104	1,053	73%	0.0%	NM	0.99	29.5	0.129	0.098	0.129	0.098
مخازن	0.144	2.0	1%	1,147	7,918	36%	1.3%	NM	1.12	367.5	0.200	0.144	0.200	0.144
تنظيف	0.256	-5.0	-2%	5,123	20,280	664%	1.1%	16.5	1.67	63.9	0.303	0.256	0.303	0.256
المعامل	0.322	3.0	1%	15	46	3%	4.6%	9.8	1.12	44.0	0.370	0.322	0.370	0.322
هيومن سوفت	2.390	-30.0	-1%	205	86	14%	11.5%	9.4	3.90	322.1	2.760	2.390	2.760	2.390
امتيازات	0.400	20.0	5%	4	9	1%	0.0%	6.3	4.23	16.0	0.450	0.400	0.450	0.400
المشتركة	0.993	17.0	2%	78	79	40%	3.0%	10.7	2.32	169.9	1.150	0.993	1.150	0.993
بويك	0.185	-2.0	-1%	27	145	12%	0.0%	NM	0.67	69.9	0.345	0.185	0.345	0.185
ميرد	0.119	0.0	0%	57	481	69%	12.8	4.2%	0.97	19.5	0.135	0.119	0.135	0.119
المستكملة	0.430	-1.0	0%	615	1,430	83%	3.5%	21.6	1.74	114.2	0.570	0.430	0.570	0.430
قيوين ا	0.139	-1.0	-1%	2	18	4%	4.4%	6.2	0.76	50.5	0.270	0.139	0.270	0.139
جي تي سي	0.527	3.0	1%	122	232	14%	5.3%	11.0	1.38	79.1	0.539	0.527	0.539	0.527
صناعية	12,495	0.1%		43,785					1.32	2,597				
مواشي	0.102	-3.0	-3%	57	545	24%	0.0%	NM	1.36	21.3	0.155	0.102	0.155	0.102
ميزان	1.064	-22.0	-2%	74	69	18%	4.2%	18.0	2.43	330.7	1.800	1.064	1.800	1.064
بلغ الاستهلاكية	131	-9.0%		614					1.89	352				
التقدم	0.679	83.0	14%	42	69	1%	0.0%	NM	2.74	134.4	0.690	0.679	0.690	0.679
ميدان	0.936	-48.0	-5%	2	3	0%	1.6%	28.6	2.12	189.5	1.651	0.936	1.651	0.936
رعاية صحية	45	19.8%		71					2.43	324				



التخصصات النادرة في الكويت: فجوة صغيرة على الورق... كبيرة في الاقتصاد

بقلم د. عدنان البدر

ckbafa@gmail.com

باحث ومستشار استراتيجي في سياسة الموارد بشرية وبيئة العمل ورئيس ومؤسس الجمعية الكندية الكويتية للصداقة والأعمال

فجوة التخصصات النادرة داخل الكويت ليست مجرد مشكلة أكاديمية أو خياراً محدوداً بين مسارات دراسية متنافسة

التعليم الذي يستبق الفجوة يصنع الاستدامة ويمنح الكويت قدرة أكبر على بناء كفاءات وطنية

مسار بناء قاعدة وطنية راسخة من المعلمين والخبراء في الحقول المعرفية المصيرية.

ولا يمكن التعامل مع هذه الفجوة كملف أكاديمي منعزل، بل هي قضية تخطيط وطني تمس مستقبل سوق العمل، وتوازن التركيبة السكانية، وقدرة الدولة على إنتاج رأس المال البشري الذي تحتاجه خلال العقد المقبل. فمع اتساع الحضور الاقتصادي للمرأة في سوق العمل الخليجي، وتنامي الحاجة إلى تخصصات تعليمية ومهنية أكثر مرونة، تصبح مسألة التعليم جزءاً من معادلة تنموية أوسع تتطلب مقاربة استشرافية تربط بين السياسات التعليمية والتحول الديموغرافية والاقتصادية.

ولحسن الحظ، لا تبدأ الكويت من فراغ في معالجة هذا التحدي، إذ تمتلك بنية تدريبية ومؤسسية راسخة في مجال التعليم التطبيقي والمهني، تشمل الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، ومعاهد التدريب الصناعي والمهني، التي أنشئت أصلاً لإمداد سوق العمل بالكفاءات الفنية والتقنية. لكن التحدي الحقيقي يكمن في قدرة هذه المؤسسات على التكيف مع المتطلبات الجديدة، وتوجيه الطلبة نحو المسارات الأكثر ندرة وحاجة، عبر تحديث المحتوى التدريبي، وربط المخرجات بصورة أدق بالاحتياجات الفعلية للقطاعين العام والخاص.

ما الذي نملكه فعلاً؟

وفي هذا السياق، تبرز حزمة من السياسات العملية التي يمكن أن تسهم في تقليص الفجوة في التخصصات النادرة، بدءاً من إعادة ضبط آليات القبول الجامعي عبر وضع حصص مرنة تعكس الطلب المتوقع خلال خمس إلى عشر سنوات قادمة، وليس فقط

إنشاء «مرصد وطني للتخصصات النادرة» يتولى مهمة التنبؤ بالعجز قبل وقوعه

التخصصات النادرة الستة		
الفيزياء	الكيمياء	اللغة الفرنسية
28 معلماً	58 معلماً	59 معلماً
الرياضيات	العلوم	الأحياء
نسبة منخفضة	نسبة منخفضة	نسبة منخفضة

مسألة التعليم جزء من معادلة تنموية أوسع لا يمكن التعامل معها بمنطق المعالجة الجزئية

على تخصصات مشبعة، في مقابل العزوف عن مجالات حيوية مثل العلوم التطبيقية والرياضيات المتقدمة والتربية الخاصة والتقنيات التعليمية، يخلق اختلالاً هيكلياً يفضي إلى ثلاثة آثار رئيسية: تضخم الحاجة إلى التعاقد مع كوادر أجنبية لتعويض النقص المحلي، وتباين واضح في المستوى التعليمي بين المدارس والمناطق حسب درجة توفر الاختصاصيين، وإعاقة

المستمر على الاستقدام الخارجي الذي قد لا يضمن الاستدامة ولا يخدم أهداف التوطين الاستراتيجي.

الفجوة ليست في البنية فقط

إن المشكلة الجوهرية هنا لا تكمن في عدد المدارس أو القاعات الدراسية، بل في نوعية المخرجات البشرية التي تنتجها المنظومة التعليمية، ومدى مواءمتها للاحتياجات الفعلية لسوق العمل. فالإقبال الكثيف للطلبة

التخصصات النادرة في التعليم: بين النمو السكاني وتحديات بناء رأس المال البشري

تشير أحدث البيانات الصادرة عن الإدارة العامة للتقويم والقياس التربوي في وزارة التربية والتعليم بالكويت إلى استمرار فجوة هيكلية في منظومة التعليم، تتجلى في نقص حاد بستة تخصصات تعليمية حيوية، تشمل معلمي اللغة الفرنسية والرياضيات والعلوم والفيزياء والكيمياء والأحياء من الذكور، إلى جانب معلمات الرياضيات، مع انخفاض ملموس في نسبة الكوادر الوطنية والخليجية العاملة ضمن هذه المجالات لتقل عن 30%. وقد يبدو هذا التقرير للوهلة الأولى مجرد تشخيص روتيني لنقص مؤقت في كوادر التدريس، لكن التدقيق في أبعاده يكشف أنه مؤشر إنذاري مبكر على اختناق أعمق في قدرة النظام التعليمي على تلبية احتياجات سوق العمل المتغيرة، خاصة في ظل توقعات بنمو سكاني متسارع في الكويت ودول مجلس التعاون خلال العقود المقبلة.

قراءة ديموغرافية أولية

الواقع الديموغرافي يشير إلى أن سكان الكويت قد بلغوا نحو 4.9 مليون نسمة في 2025، مع توقعات بارتفاع هذا الرقم إلى أكثر من 5.6 مليون بحلول 2030، بينما تتجه تقديرات المركز الإحصائي الخليجي إلى أن إجمالي سكان دول التعاون قد يصل إلى 83.6 مليون نسمة في 2050. وهذا النمو السكاني المطرد لا يعني تلقائياً زيادة في الطلب على الخدمات التعليمية فحسب، بل يفرض أيضاً تحدياً أكبر يتمثل في ضرورة إنتاج كوادر وطنية مؤهلة في التخصصات الدقيقة والنادرة، بدلاً من الاعتماد



التحدي ليس في غياب المؤسسات بل في مدى قدرتها على التكيف مع التحولات الجديدة

الفجوة التعليمية ليست في عدد المدارس بل في نوعية المخرجات البشرية التي تنتجها المنظومة

عدد السكان في دول الخليج سيصل إلى نحو 62.4 مليون في 2026 وقد يرتفع إلى 83.6 مليون في 2050

الدعم الأسري، وسهولة السكن، وتوازن العمل والحياة. لكن الأرقام المتاحة أظهرت توقعات دولية سابقة أن عدد سكان الكويت قد يرتفع من نحو 3 ملايين إلى أكثر من 5 ملايين نسمة بحلول 2050، مع انخفاض حاد في معدلات الخصوبة من نحو 5.9 طفل لكل امرأة في السبعينيات إلى حوالي 2.2 في منتصف العقد الأول من الألفية، وتوقعات باستمرار التراجع. لكن هذه التوقعات حساسة لسياسات القانون الإقامة والخصوبة، ولذا فإن تحديث التقديرات الرسمية دورياً أمر بالغ الأهمية لتصميم سياسات سكانية سليمة. هذا المؤشر (معدلات الخصوبة) مهم لأن انخفاضه المستمر دون مستوى الإحلال يعني أن عدد المواليد الجدد سيقول مع الوقت، حتى لو بقي عدد السكان الإجمالي مرتفعاً لفترة بسبب "الزخم السكاني". وفي هذا السياق، يصبح الهدف العملي ليس "زيادة الزواج" كرقم مجرد، بل تحسين شروط تكوين الأسرة والاستقرار والإنجاب الواعي حتى لا يتسع الخلل بين النمو السكاني واحتياجات التعليم والعمل.

الخاتمة

إن ندرة ستة تخصصات تعليمية ليست تفصيلاً مهنيًا هامشياً، بل ناقوس يذكر بأن النمو السكاني في الكويت والخليج لن يتحول إلى نعمة تلقائية ما لم يُترجم إلى قدرة تعليمية ومؤسسية موازية. فالدولة التي تعرف عدد سكانها المتوقع، وتحدد ثغراتها التعليمية مبكراً، تستطيع أن تدير المستقبل بوعي؛ أما الدولة التي تؤجل مواجهة الفجوة، فستجد نفسها بعد عقد من الزمن أمام طلب يتجاوز قدرتها على التلبية. والأجدى أن تُقرأ هذه الفجوة بوصفها فرصة استراتيجية لإعادة بناء السياسات التعليمية على أسس استشرافية: قبول موجه، تدريب مهني قوي، توجيه مبكر، حوافز مالية عالية، ومؤسسات قادرة على قياس الأثر وتعديل المسار. بهذه المقاربة المتكاملة فقط، يمكن للكويت أن تحول التحدي إلى قدرة، والفجوة إلى تخطيط، والطلب المستقبلي إلى رأس مال بشري وطني أكثر جاهزية واستدامة.

المشكلة ليست فقط في عدد الخريجين بل في نوعية التخصصات التي يختارونها، ومدى مواءمتها للاحتياجات الفعلية لسوق العمل

الإحصائيات الرئيسية

28

عدد المعلمين الكويتيين في الفيزياء

58

عدد المعلمين الكويتيين في الكيمياء

59

عدد المعلمين الكويتيين في اللغة الفرنسية

1048

المستقبلون من بدل التخصص النادر

الكويت لن تبدأ من فراغ فهي تمتلك بنية تدريبية ومؤسسية راسخة في مجال التعليم التطبيقي والمهني

معايير التصنيف والمكافآت

معيّار التصنيف

نسبة تمثيل الكويتيين والخليجيين أقل من 30%

المكافأة الشهرية

200 دينار كويتي لكل معلم/معلمة

الهدف

تحفيز الكوادر الوطنية والخليجية على الالتحاق بالتخصصات النادرة

الاستثناء

اللغة العربية للمعلمين الذكور (معيّار 40% للمرحلتين المتوسطة والثانوية)

اتّسع الحضور الاقتصادي للمرأة في سوق العمل وتنامي الحاجة إلى تخصصات تعليمية ومهنية أكثر ندرة ومرونة

رغبات الطلبة العامة، مروراً بتوسيع الحوافز المالية والمهنية لخريجي التخصصات النادرة لتصبح أداة جذب حقيقية ترتبط بعقود واضحة ومسار وظيفي سريع، وصولاً إلى إنشاء برامج دبلوم مكثفة للطلبة المتفوقين تؤهلهم للتدريس خلال فترة زمنية مختصرة، بالتعاون بين وزارة التربية والتعليم العالي والهيئة العامة للتعليم التطبيقي وديوان الخدمة المدنية.

السياسات المطلوبة

كما يتطلب الأمر تعزيز الشراكة مع المدارس الخاصة والجامعات لتوفير منح تدريب مدفوعة للطلبة في التخصصات النادرة، وإلزام المؤسسات التعليمية بتقديم تقارير سنوية عن فجوات التخصصات وحجم العجز المتوقع، فضلاً عن بدء الإرشاد المهني من المرحلة الثانوية عبر تقديم بيانات واضحة للطلبة حول فرص التوظيف ومتوسطات الرواتب والحاجة المستقبلية لكل تخصص. والأهم من ذلك، ربط سياسات التعليم بخطة سكانية استشرافية تحدد بدقة عدد الطلبة والمعلمين والتخصصات المطلوبة في كل مرحلة، لضمان أن تتحول الزيادة السكانية من ضغط على النظام التعليمي إلى فرصة لتوسيع رأس المال البشري الوطني. والخطوة الأكثر فاعلية في هذا المسار هي إنشاء «مرصد وطني للتخصصات النادرة» يتولى مهمة التنبؤ بالعجز قبل وقوعه، وتحديث البيانات سنوياً، واقتراح أرقام القبول المناسبة، ومراقبة أثر الحوافز المطبقة، ورفع تقارير دورية إلى مجلس الوزراء والجهات التعليمية المعنية. فالتعليم الذي لا يستشرف الطلب القادم يظل متأخراً خطوة عن الاقتصاد، أما التعليم الذي يسبق الفجوة فيصنع الاستدامة ويمنح الكويت قدرة أكبر على بناء كفاءات وطنية تواكب رؤيتها (2035) التنموية الطموحة.

ماذا عن الزواج ونسبة الخصوبة؟

من الصعب علمياً أن نقول إننا نحتاج "عددًا معينًا من الزيجات" لإبقاء الفجوة صغيرة، لأن الزواج ليس وحده العامل الحاسم؛ الأهم هو معدل الخصوبة الفعلي لكل أسرة، وsoon الزواج، وتكلفة المعيشة، وسياسات

المطور العقاري أمام لائحة البناء 2025 بين الاشتراطات المحلية والمعايير الدولية للتخطيط العمراني

بقلم الخيرة العقارية - سبيكة محمد البحر

مجموعة سبيكة البحر وعماد الفرج العقارية - أعضاء في IVSC



بين الترخيص الأولي والتنفيذ الفعلي، وهو عبء تمويلي مباشر يُحسب على جدوى المشروع.

ثامناً: أثر اللائحة على نموذج العائد على الاستثمار (ROI)

الحصيلة النهائية لهذه العوامل مجتمعة هي انخفاض في صافي العائد المتوقع للمتر المربع، إذ يضطر المطور لتحميل الزيادة في التكلفة الإنشائية والتشغيلية على سعر البيع أو الإيجار، وهو ما يقلص قدرته التنافسية أمام أسواق إقليمية (دبي، الرياض) ذات أكواد بناء أكثر مرونة في الربط بين الكثافة والاشتراطات.

تاسعاً: المنطقة الحرة وزدواجية المعايير

تُمثل المنطقة الحرة في الكويت حالة خاصة تستحق الإشارة، إذ تخضع المشاريع داخلها في كثير من الأحيان لأنظمة بناء وتشغيل مختلفة عن تلك المطبقة في باقي مناطق الدولة، بهدف تحفيز الاستثمار الأجنبي والمشاريع اللوجستية والصناعية الخفيفة. هذا الفارق التنظيمي، وإن كان مقصوداً لتحقيق ميزة تنافسية، يخلق في الوقت نفسه نوعاً من ازدواجية المعايير بين المطورين العاملين داخل المنطقة الحرة وخارجها، خصوصاً فيما يتعلق باشتراطات المواقع والارتدادات ونسب البناء. فالمطور الذي يقارن بين جدوى مشروع داخل المنطقة الحرة ومشروع مماثل في منطقة استثمارية تقليدية يجد نفسه أمام معادلتين تنظيميتين مختلفتين تماماً، مما يصعب من عملية المقارنة الاستثمارية ويزيد من حالة عدم اليقين لدى المستثمرين الباحثين عن أفضل تخصيص لرأس المال. كما أن غياب التنسيق الكامل بين لائحة البناء 2025 وأنظمة المنطقة الحرة الخاصة قد يؤدي إلى فجوات تنظيمية عند تنفيذ مشاريع مختلفة الاستخدام تمتد على حدود المنطقتين، وهو سيناريو متكرر في بعض المخططات التنموية الكبرى.

خاتمة

تكشف لائحة البناء 2025 أن التحدي الأساسي لم يعد في البناء بحد ذاته، بل في مواءمة الاشتراطات مع المعايير الدولية وكفاءة البنية التحتية. كما تبرز الفجوات في التدرج الزمني للتطبيق، والتماييز الجغرافي، وتنسيق الجهات الرقابية، وازدواجية المعايير بين المنطقة الحرة وباقي المناطق الاستثمارية، باعتبارها عوامل مباشرة في احتساب الجدوى الاستثمارية. ويبقى السؤال المطروح: هل تحتاج منظومة البناء إلى مزيد من المرونة لتتماشى مع اختلاف أحجام المشاريع ومناطقها دون التأثير على الجدوى الاستثمارية؟

ارتفاع تكلفة الحفر العميق والدعم الإنشائي، خصوصاً في الأراضي ذات منسوب المياه الجوفية المرتفع، مما يجعل قرار عدد الأدوار السردابية من أكثر القرارات حساسية على مستوى الجدوى المالية للمشروع بالكامل.

ثالثاً: Mixed Use والفنادق

المشاريع متعددة الاستخدام والفنادق تتطلب عادة مرونة أعلى في إدارة المواقع والخدمات. إلا أن تعدد الاشتراطات يؤدي إلى زيادة المساحات غير المدرة للدخل، مما يضغط على الجدوى الاستثمارية ويقلل من كفاءة الاستخدام الفعلي للأرض.

رابعاً: الأثر الاستثماري

تؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى تقليص المساحة الاستثمارية الصافية، وارتفاع التكلفة لكل متر قابل للتأجير، وانخفاض مرونة التصميم، ما يجعل المطور العقاري أمام تحدٍ مباشر في تحقيق التوازن بين الالتزام التنظيمي والعائد الاستثماري.

خامساً: غياب التدرج الزمني للتطبيق (Phasing)

من العيوب اللافتة في اللائحة أنها طُبقت دون فترة انتقالية كافية للمشاريع التي كانت قيد الترخيص أو التصميم وقت صدورهما. الأنظمة الدولية، وعلى رأسها معايير ICC، تعتمد آلية "Grandfather-ing" التي تسمح للمشاريع القائمة بالاستمرار وفق الاشتراطات السابقة لحين استكمالها، بينما أدى غياب هذه الآلية محلياً إلى إعادة تصميم مشاريع كاملة أو تجميد بعضها، مما يرفع كلفة الفرصة البديلة على المطور.

سادساً: عدم التمايز بين المناطق الجغرافية

تتعامل اللائحة في كثير من الاشتراطات (كالمواقع والسراييب والعزل) بمعيار شبه موحد لا يفرق بدقة كافية بين طبيعة التربة، القرب من الساحل، أو الكثافة المرورية للمنطقة. المعايير الدولية، في المقابل، تربط الاشتراط الهندسي بدراسة جيوتقنية وبيئية خاصة بكل موقع (Site-Specific Code)، وهو ما يجعل التكلفة الإنشائية في الكويت أعلى نسبياً من مشاريع مشابهة في أسواق مجاورة دون مبرر هندسي واضح في جميع الحالات.

سابعاً: ازدواجية الجهات الرقابية

يواجه المطور تحدياً إضافياً يتمثل في تعدد الجهات المعنية بالموافقة (البلدية، الدفاع المدني، الكهرباء والماء، البيئة)، حيث لا تتسق اشتراطات هذه الجهات دوماً مع نصوص اللائحة الجديدة بالتزامن، مما يُنتج فترات انتظار طويلة

تعتمد معظم الأنظمة العمرانية الحديثة عالمياً على أكواد البناء الصادرة عن جهات دولية مختصة، أبرزها International Code Council (ICC)، إضافة إلى معايير منظمة ISO، والتي تضع أطراً مرجعية لتنظيم السلامة، المواقع، كثافة الاستخدام، وكفاءة استغلال الأراضي.

أصبحت لائحة البناء في الكويت لعام 2025 نقطة تحول في القطاع العقاري، خصوصاً في السكن الاستثماري، والمشاريع متعددة الاستخدام (Mixed Use)، والفنادق، والمناطق الاستثمارية. إلا أن التحدي الحقيقي الذي يواجه المطور العقاري اليوم لا يتعلق فقط بالاشتراطات، بل بمدى مواءمتها مع المعايير الدولية من حيث المرونة وربط الاشتراطات بكفاءة البنية التحتية.

أولاً: القسائم الاستثمارية (500-750 متر)

في القسائم الاستثمارية المتوسطة والصغيرة، تظهر الإشكالية في التوازن بين حجم الأرض والاشتراطات التشغيلية. فاشتراطات المواقع، والخدمات، ومخارج الطوارئ لا تنخفض بشكل متناسب مع صغر المساحة، مما يؤدي إلى تقليص المساحة الاستثمارية الصافية ورفع تكلفة المتر القابل للتأجير.

ثانياً: المواقع والسراييب

في الأنظمة الدولية المعتمدة من ICC، يتم ربط عدد المواقع بكثافة الاستخدام ووجود بدائل نقل عام، إضافة إلى تشجيع الحلول المشتركة للمواقع بين المشاريع. بينما في التطبيق المحلي، تعتمد المشاريع بشكل أكبر على السراييب كمكون أساسي، مما يرفع التكلفة الإنشائية، خصوصاً في المواقع القريبة من البحر بسبب ارتفاع تكاليف العزل والمعالجة الجيوتقنية.

ويتعمق هذا التحدي عند النظر إلى نسبة المواقع المطلوبة لكل وحدة استثمارية أو تجارية، حيث تفرض اللائحة معدلات ثابتة دون مراعاة طبيعة الاستخدام الفعلي أو ساعات الذروة. فالمشروع السكني الاستثماري والمكتبي يخضعان لمعدل حساب مشابه نسبياً، رغم اختلاف نمط الإشغال بينهما زمنياً، وهو ما يؤدي إلى إنشاء مواقع زائدة في بعض الأحيان أو غير كافية في أحيان أخرى. كما أن اشتراطات أبعاد الموقف والممرات الداخلية للسرداب، ومنحدرات الدخول والخروج، تستهلك مساحة إنشائية كبيرة من إجمالي البصمة الأرضية للمبنى، وهي مساحة لا تحقق عائداً مباشراً، بل تُحمّل كلفتها على باقي المساحات المؤجرة أو المباعة. وفي المشاريع المتعددة الطوابق السردابية، يضاف إلى ذلك

استبيان «الاقتصادية»

يوليو 2026

توزيعات الأرباح النقدية للمساهمين في أسرع وقت... عدالة!

السؤال

«هل تؤيد فك ارتباط
التوزيعات النقدية عن
المنحة لتكون التوزيعات
النقدية بما لا يزيد عن
أيام عمل من الجمعية
العمومية؟»

☐ نعم

☐ لا

إيماناً بأهمية المشاركة وإبداء الرأي من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح «الاقتصادية» استبياناً شهرياً مكملًا للجهود، وموجه لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين في السوق المالي عموماً حول قضية محددة.

ومساهمة من «الاقتصادية» في إثراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين، نطرح في استبيان يوليو 2026 قضية مهمة وحيوية تهتم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً، سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات، وهو ملف «توزيعات الأرباح النقدية للمساهمين في أسرع وقت عدالة!»

التساؤل مستحق، والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق تنافسية السوق وإعلاء الممارسة، وتتماشى مع طموح تحويل الكويت مركز مالي متميز يتسم بالشفافية والجاذبية والريادة. وسؤال استبيان يوليو عن مطالبة جموع المساهمين والمستثمرين بسرعة توزيعات الأرباح النقدية وفك ارتباطها مع توزيعات المنحة، خصوصاً وأنها تحتاج لموافقة فقط من الجمعية العمومية، وذلك لسرعة تدفق السيولة، حيث أن جزء من العدالة يكمن في منح المساهمين توزيعاتهم في أسرع وقت، حيث أنه حتى الآن هناك شركات لم تمنح المساهمين توزيعات عام 2025.

يمكنكم المشاركة بأرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل
للتغيير»

عبر الواتساب
50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

عطورات مقامس

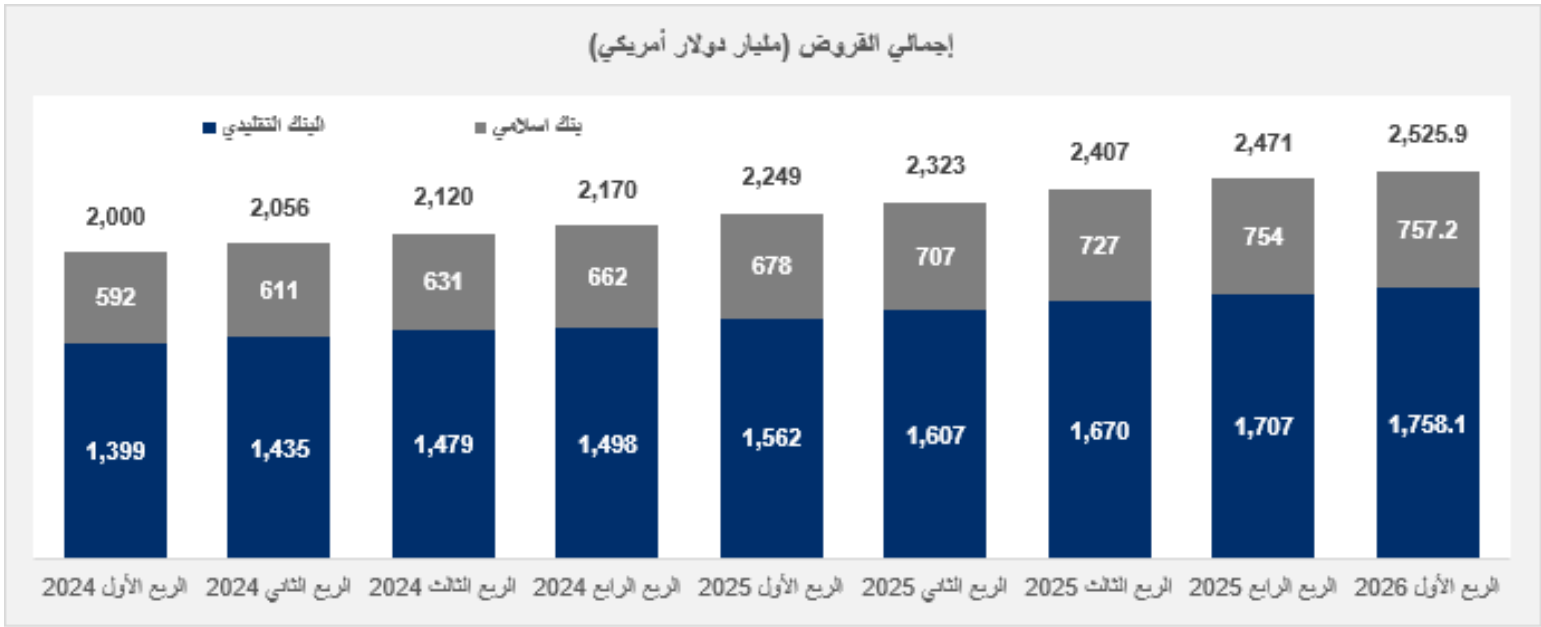
Maqames_perfume

55205700

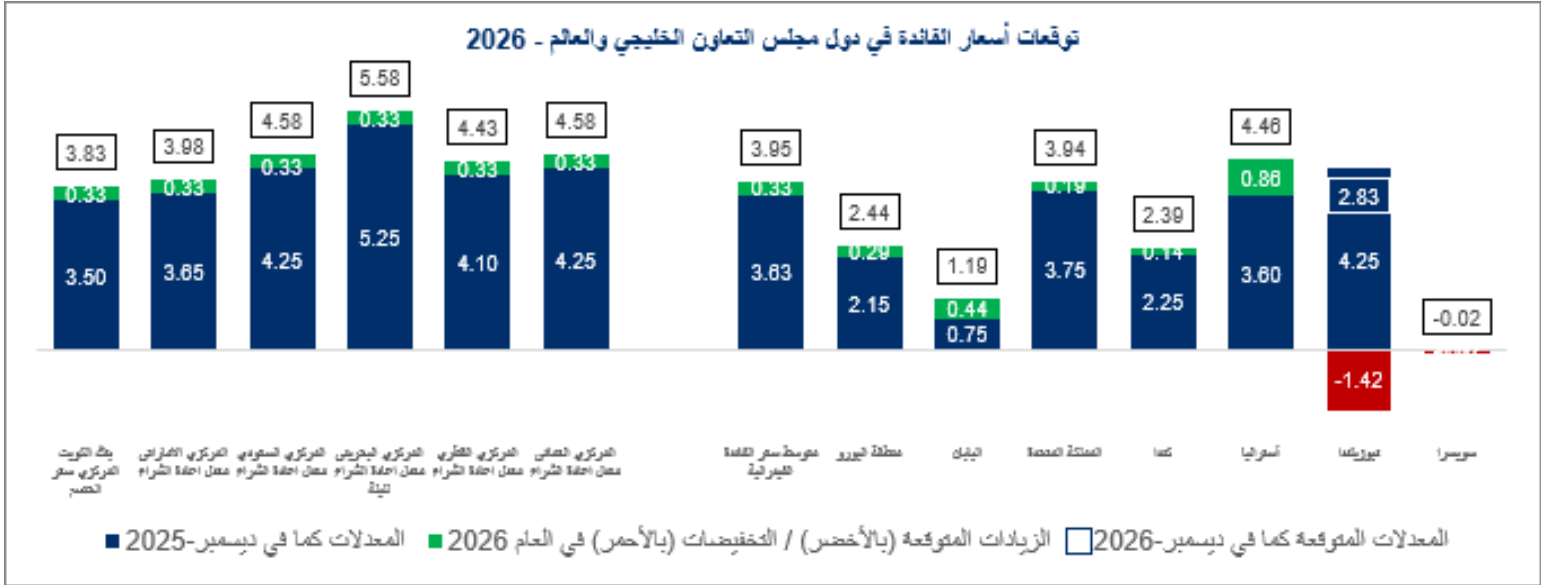




كامكو : تباطؤ نمو أنشطة إقراض البنوك الخليجية إلى أدنى مستوياته المسجلة في ثماني فترات ربع سنوية



المصدر: رويترز وبحوث كامكو إنفست



المصدر: بلومبرج وبحوث كامكو إنفست

ليصل إلى 3.4 في المائة في مايو 2026، أشار الاحتياطي الفيدرالي، تحت قيادته الجديدة، إلى أن تراجع تكلفة رأس المال لم يعد مطروحاً فعلياً في المدى المنظور، ما دفع المستثمرين إلى تسعير تعديل واحد محتمل فقط في أسعار الفائدة خلال ما تبقى من العام. وارتفع متوسط توقعات سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية بنهاية العام 2026 إلى 3.8 في المائة، مقابل 3.4 في المائة في مارس 2026.

وعلى النقيض من ذلك، تحرك البنك المركزي الأوروبي بوتيرة أكثر حسمًا، إذ رفع أسعار الفائدة الرئيسية الثلاثة بمقدار 25 نقطة أساس في 11 يونيو، ليرتفع سعر التسهيلات على الودائع إلى 2.25 في المائة، وسعر عمليات إعادة التمويل الرئيسية إلى 2.40 في المائة، وسعر تسهيلات الإقراض الهامشي إلى 2.65 في المائة، وذلك اعتباراً من 17 يونيو 2026. ومثل هذا القرار أول زيادة لأسعار الفائدة من جانب البنك المركزي الأوروبي منذ العام 2023، مدفوعاً مباشرة بالارتفاع الحاد في تكاليف الطاقة العالمية وصدمات سلاسل الإمداد الناجمة عن اشتداد الصراع في الشرق الأوسط. وجاءت خطوة رفع أسعار الفائدة استجابة لتسارع وتيرة التضخم في منطقة اليورو إلى 3.2 في المائة في مايو، وهو أعلى مستوى يتم تسجيله منذ سبتمبر 2023، في حين رفع البنك المركزي الأوروبي توقعاته للتضخم للعام 2026 إلى 3.0 في المائة، مقابل خفض توقعاته للنمو إلى 0.8 في المائة فقط. أما بنك إنجلترا، فقد اختار المضي قدماً بحذر شديد، مبقياً سعر الفائدة الأساسي عند 3.75 في المائة للشهر الرابع على التوالي. وبلغ تضخم أسعار المستهلكين في المملكة المتحدة 2.8 في المائة في مايو 2026، ومن المتوقع

دخلت بيئة أسعار الفائدة العالمية مرحلة شديدة التعقيد وعميقة التباين، مبتعدة بوضوح عن توقعات التيسير النقدي المنسق التي كانت الأسواق تأمل بها في بداية العام وقبل اندلاع حرب الشرق الأوسط. وتجد البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة نفسها أمام واقع هيكلي يقوم على بقاء أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول، إذ أدت الحرب في الشرق الأوسط وما نتج عنها من قفزة في أسعار الطاقة إلى دفع التضخم للارتفاع في الاقتصادات الرئيسية، ما أجبر البنوك المركزية في الأسواق المتقدمة على التخلي عن دورات التيسير النقدي أو حتى عكس مسارها. وفي الوقت ذاته، برز تباين عميق بين البنوك المركزية الغربية، التي ما تزال في حالة تأهب قصوى في مواجهة الضغوط السعيرية المستمرة، والسلطات النقدية الآسيوية، التي تتعامل مع مجموعة مختلفة تماماً من تحديات النمو المحلي والضغوط الانكماشية.

وفي الولايات المتحدة، كشف اجتماع الاحتياطي الفيدرالي في يونيو 2026 عن تحول واضح نحو مزيد من التشدد في توجهات السياسة النقدية، إذ أبقى سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية دون تغيير ضمن نطاق 3.50 في المائة إلى 3.75 في المائة للمرة الرابعة على التوالي، وذلك في أول اجتماع يترأسه كيفن وارث بصفته رئيساً للاحتياطي الفيدرالي. وبينما كانت الأسواق تتوقع على نطاق واسع تثبيت أسعار الفائدة، كشف التحول اللافت في خارطة نقاط تصويت الاحتياطي الفيدرالي على أسعار الفائدة أن عدداً من المسؤولين باتوا يميلون فعلياً نحو مزيد من التشديد النقدي. وعلى خلفية إمكانية عودة التضخم الأساسي لنفقات الاستهلاك الشخصي إلى الارتفاع

قال تقرير صادر عن «كامكو إنفست» : شهد قطاع البنوك الخليجية التأثيرات الأولية للتطورات الجيوسياسية في المنطقة، إذ تباطأ نمو إجمالي القروض على أساس ربع سنوي لدى البنوك المدرجة في بورصات المنطقة إلى أدنى مستوياته المسجلة منذ الربع الأول من العام 2024. ويأتي ذلك في ظل استمرار العوامل الجيوسياسية الإقليمية في التأثير على ديناميكيات سوق الائتمان، ما دفع البنوك إلى تبني نهج أكثر تحفظاً في منح التسهيلات الائتمانية. وفي المقابل، وعلى صعيد الإنفاق، ظلت أنشطة إسناد المشاريع في المنطقة مرنة، إذ بلغت قيمتها 76.1 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2026، مقابل 53.2 مليار دولار أمريكي في الربع السابق. وشهد النشاط الاقتصادي في المنطقة تباطؤاً حاداً في مارس 2026 نتيجة الحرب، كما يتضح من بيانات مؤشرات مديري المشتريات في المنطقة، إذ انزلت كل من قطر والسعودية والكويت إلى نطاق الانكماش. إلا أن نشاط القطاع غير النفطي شهد تعافياً ملحوظاً، ولا سيما في السعودية والإمارات، مع بقاء مؤشر مديري المشتريات في منطقة النمو فوق مستوى 50 نقطة، في حين سجلت الكويت وقطر انكماشاً بوتيرة أقل حدة خلال شهري أبريل ومايو 2026.

وبلغ إجمالي القروض القائمة 2.53 تريليون دولار أمريكي بنهاية الربع، مسجلاً نمواً بنسبة 2.2 في المائة، مقابل نمو بنسبة 2.7 في المائة في الربع السابق. كما تباطأ نمو صافي القروض إلى أدنى مستوياته في خمس فترات ربع سنوية بنسبة 2.5 في المائة، ليصل إلى 2.44 تريليون دولار أمريكي بنهاية هذا الربع، مقابل 2.38 تريليون دولار أمريكي بنهاية الربع الرابع من العام 2025. وعلى مستوى كل دولة على حدة، ارتفع إجمالي القروض في كافة دول المنطقة، باستثناء الكويت، إذ تراجع بنسبة 1.1 في المائة على أساس ربع سنوي في الربع الأول من العام 2026، في حين شهدت كل من عمان والإمارات نمواً قوياً على أساس ربع سنوي في نطاق متوسط من خانة الأحاد.

وعلى صعيد إجمالي الربح، سجل إجمالي إيرادات قطاع البنوك مستوى قياسياً جديداً خلال هذا الربع، إذ بلغ 35.3 مليار دولار أمريكي، إلا أن وتيرة النمو كانت الأدنى في أربع فترات ربع سنوية عند 0.9 في المائة. وجاء تباطؤ النمو مدفوعاً بتراجع الإيرادات المعلنة من البنوك في الكويت والسعودية والبحرين، وهو ما عوض تقريباً بالكامل الزيادة المسجلة في إيرادات البنوك في بقية الدول الخليجية. وسجلت البنوك المدرجة في الإمارات أكبر زيادة في الإيرادات، بنمو ربع سنوي بلغت نسبته 4.7 في المائة، تلتها البنوك المدرجة في قطر بنمو إيراداتها بنسبة 2.3 في المائة.

وتعافى صافي ربح القطاع خلال الربع الأول من العام 2026 بعد التراجع المسجل في الربع السابق. وبلغ صافي الربح الإجمالي للقطاع 16.8 مليار دولار أمريكي خلال هذا الربع، مسجلاً نمواً بنسبة 4.6 في المائة على أساس ربع سنوي و5.0 في المائة على أساس سنوي. وجاء تحسن صافي الربح بدعم من النمو واسع النطاق على مستوى معظم دول المنطقة، إذ كانت عمان الدولة الوحيدة التي سجلت تراجعاً، بينما أظهرت بقية الدول زيادة على أساس ربع سنوي.

أبرز النقاط – قطاع البنوك الخليجية

يشمل هذا التقرير تحليل البيانات المالية التي تم الإعلان عنها من قبل 55 بنكاً مدرجاً في البورصات الخليجية عن فترة الربع الأول من العام 2026. ويتضمن هذا التقرير جميع البيانات المصرفية الفردية على مستوى كل دولة منفردة. وتتضمن أبرز الملاحظات الرئيسية بناء على تحليل أحدث البيانات المالية على أساس ربع سنوي لقطاع البنوك الخليجية النقاط التالية:

الحرب والتضخم يدفعان البنوك المركزية العالمية للعودة إلى تبني سياسات التشديد النقدي...

العوامل الجيوسياسية الإقليمية أثرت في سوق الائتمان



القدرة الإنفاقية للأسر. وارتفعت فئة «أخرى» بنسبة 5.4 في المائة على أساس سنوي. إلا أن أداء القطاعات الصناعية الرئيسية جاء متبايناً، إذ تراجع ائتمان قطاع الصناعة بنسبة 9.1 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 17.4 مليار ريال قطري، في حين انكمش ائتمان القطاع العقاري بنسبة 7.5 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 161.9 مليار ريال قطري، بما قد يعكس عملية التصحيح عقب طفرة التشييد المرتبطة بكأس العالم. وسجلت فئتا التجارة العامة والمقاولين نمواً محدوداً بنسبة 1.9 في المائة و1.2 في المائة على أساس سنوي، على التوالي. ومن اللافت أن الإقراض «خارج قطر» أو الائتمان الأجنبي سجل نمواً قوياً بنسبة 17.9 في المائة على أساس سنوي، ما يشير إلى تنامي نشاط البنوك القطرية في الأسواق الإقليمية والدولية.

وفي البحرين، بلغ الائتمان المصرفي 13.24 مليار دينار بحريني (35.1 مليار دولار أمريكي) بنهاية مارس 2026، مسجلاً نمواً بنسبة 5.0 في المائة على أساس سنوي و2.0 في المائة منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه. وأظهرت المملكة نمواً متوازناً عبر قطاعات متعددة. وقفز ائتمان قطاع التعليم بنسبة 60.5 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 26.0 مليون دينار بحريني، وإن كان ذلك من قاعدة منخفضة، بما يعكس الاستثمارات في تنمية رأس المال البشري. كما نما ائتمان قطاع الصناعة التحويلية بنسبة 24.5 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 509.9 مليون دينار بحريني، مستفيداً من استراتيجية قطاع الصناعة التي أطلقتها الحكومة. وتوسعت فئة أنشطة الأسر بنسبة 21.5 في المائة على أساس سنوي، بينما نما ائتمان قطاع صحة الإنسان بنسبة 20.4 في المائة على أساس سنوي. كما ارتفعت فئة ائتمان الأنشطة المالية والتأمين، والتي تعتبر من بين أكبر الفئات، بنسبة 11.3 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 904.5 مليون دينار بحريني، بما يعكس دور البحرين كمركز مالي إقليمي. وارتفع ائتمان الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية بنسبة 10.6 في المائة على أساس سنوي. في المقابل، انكمش ائتمان قطاع التعدين والمحاجر بنسبة 15.6 في المائة على أساس سنوي، فيما تراجع قطاع التشييد بنسبة 8.2 في المائة، وانخفضت خدمات الإقامة بنسبة 7.9 في المائة، بما قد يعكس تحديات خاصة ببعض القطاعات أو دورات استكمال المشاريع.

وفي عمان، بلغ إجمالي الائتمان المصرفي 29.25 مليار ريال عماني (76.0 مليار دولار أمريكي) بنهاية مارس 2026، محققاً نمواً قوياً بنسبة 11.4 في المائة على أساس سنوي، وتوسعاً بنسبة 5.5 في المائة منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه، في واحد من أقوى معدلات الأداء على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي. ويعكس نمو الائتمان في السلطنة أجندة التحول الاقتصادي الطموحة ضمن رؤية عمان 2040. وسجل ائتمان القطاع الخاص، وهو الفئة الأكبر، نمواً بنسبة 9.7 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 22.33 مليار ريال عماني، بدعم من استثمارات التنويع الاقتصادي ومبادرات تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة. كما توسع الائتمان الحكومي بنسبة 8.7 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 2.16 مليار ريال عماني، دعماً لمتطلبات الإنفاق المالي خلال مرحلة التحول الاقتصادي. وسجل ائتمان المؤسسات العامة أقوى وتيرة نمو، مرتفعاً بنسبة 29.2 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 4.48 مليار ريال عماني، بما يعكس زيادة

ريال سعودي، بما يعكس الاستثمارات في المراكز اللوجستية والموانئ والبنية التحتية للاتصالات. كما توسع قطاع الكهرباء والمياه والغاز والصحة بنسبة 22.8 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 222.9 مليار ريال سعودي، بما يتسق مع الاستثمارات الضخمة في توليد الطاقة، وتحلية المياه، والبنية التحتية للرعاية الصحية. وارتفع الإقراض لقطاع التمويل والتأمين بنسبة 14.7 في المائة على أساس سنوي مع تعمق القطاع المالي وتطور أسواق رأس المال. كما زاد ائتمان قطاع التشييد والبناء بنسبة 9.2 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 143.5 مليار ريال سعودي، دعماً للمشاريع الطموحة في مجالي العقار والسياحة مثل نيوم ومشروع البحر الأحمر. وارتفع ائتمان قطاع الصناعة التحويلية بنسبة 5.7 في المائة على أساس سنوي، مستفيداً من مبادرات التنويع الصناعي. في المقابل، انكمش ائتمان قطاع التعدين والمحاجر بنسبة 6.9 في المائة على أساس سنوي، بما قد يعكس دورات استكمال المشاريع في هذا القطاع.

وفي الإمارات، بلغ الائتمان المصرفي 2.14 تريليون درهم إماراتي (582.4 مليار دولار أمريكي) بنهاية مارس 2026، مسجلاً أقوى معدل نمو سنوي على مستوى الدول الخليجية بنسبة 14.4 في المائة، ليصل معدل النمو منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه إلى نسبة 4.4 في المائة. وقفزت فئة القروض الشخصية لأغراض الأعمال بنسبة 50.1 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 168.7 مليار درهم إماراتي، بما يشير إلى قوة نشاط ريادة الأعمال وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة. كما توسع ائتمان قطاع التعدين والمحاجر بنسبة 32.6 في المائة على أساس سنوي، وإن كان ذلك انطلاقاً من قاعدة منخفضة. وارتفع ائتمان قطاع الكهرباء والغاز والمياه بنسبة 21.2 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 60.8 مليار درهم إماراتي، بما يعكس الاستثمارات الكبيرة في الإمارات في البنية التحتية للطاقة النظيفة وأمن المياه. كما نما ائتمان قطاعي التشييد والعقار، وهما أكبر فئات الإقراض، بنسبة 10.7 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 384.6 مليار درهم إماراتي، مدفوعاً باستمرار نشاط سوق العقارات في دبي وأبوظبي. وارتفع ائتمان قطاع الصناعة التحويلية بنسبة 9.9 في المائة على أساس سنوي، مستفيداً من تطوير المناطق الصناعية ومبادرات التصنيع الموجه للتصدير. كما نما ائتمان قطاع التجارة بنسبة 7.9 في المائة على أساس سنوي، في حين توسع إقراض المؤسسات المالية بنسبة 4.4 في المائة على أساس سنوي. وفي المقابل، انكمش الائتمان الحكومي بنسبة 0.9 في المائة على أساس سنوي، مع تحسن المراكز المالية السيادية بدعم من ارتفاع إيرادات الطاقة.

وفي قطر، بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية المصرفية 1.46 تريليون ريال قطري (400.6 مليار دولار أمريكي) بنهاية مارس 2026، مسجلاً نمواً بنسبة 5.1 في المائة على أساس سنوي وبنسبة 1.6 في المائة منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه، وهي الوتيرة الأكثر اعتدالاً بين الدول الخليجية. وجاء قطاع الخدمات في الصدارة، مرتفعاً بنسبة 8.6 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 279.0 مليار ريال قطري، بما يعكس استمرار توجه الدولة نحو التنويع الاقتصادي وتطوير قطاع الخدمات في مرحلة ما بعد استضافة بطولة كأس العالم. كما توسع الائتمان الاستهلاكي بنسبة 7.9 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 196.8 مليار ريال قطري، بما يشير إلى متانة

أن يرتفع إلى ما يزيد قليلاً عن 3.25 في المائة في الربع الرابع من العام.

أما بالنسبة للتوقعات الخاصة بنهاية العام، فتشير آفاق أسعار الفائدة العالمية إلى استمرار التباين وتضاؤل مساحة التيسير النقدي بدرجة كبيرة، مع ميل الاقتصادات المتقدمة نحو التشديد أو تثبيت أسعار الفائدة. ومن المتوقع على نطاق واسع أن يحافظ الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على نهج الترقب المشوب بالتشديد، مع اقتصر الحد الأقصى لتوقعات الأسواق على خفض واحد محتمل بمقدار 25 نقطة أساس بحلول أواخر الخريف، ما يدفع عملياً أي دورة تيسير نقدي كبرى إلى وقت متقدم من العام المقبل. وفي أوروبا، يظل مسار البنك المركزي الأوروبي مرتبطاً بعلاوات المخاطر الجيوسياسية المتقلبة، فإذا لم تتراجع أسعار الطاقة، لا يمكن استبعاد مزيد من الزيادات التدريجية في أسعار الفائدة، بما يبقي أسعار الفائدة في منطقة اليورو مستقرة عند مستوياتها التقييدية الحالية. ومن المتوقع أن يقدم البنك المركزي الأوروبي على رفع سعر الفائدة مرة أخرى على الأقل، في ظل تسعير الأسواق لاحتمال يقارب 50 في المائة لزيادة أخرى في سبتمبر. وفي المقابل، من المرجح أن تبقى الصين أسعار الفائدة عند مستوياتها المتدنية القياسية، مع تراجع دوافع خفض في ظل ارتفاع معدلات التضخم، على الرغم من احتفاظ صناع السياسات بميل داعم للسياسة النقدية إذا ازداد ضعف النمو. ويظل الخطر الرئيسي أمام جميع هذه المسارات مرتبطاً بمدى استمرار صدمة الطاقة، إذ إن خفض التصعيد بشكل مستدام وتراجع أسعار النفط قد يحدان سريعاً من الميل إلى النهج المتشدد، في حين أن تجدد الصراع سيعزز هذا الاتجاه.

تباطؤ نمو الائتمان بما يعكس تداعيات الحرب...

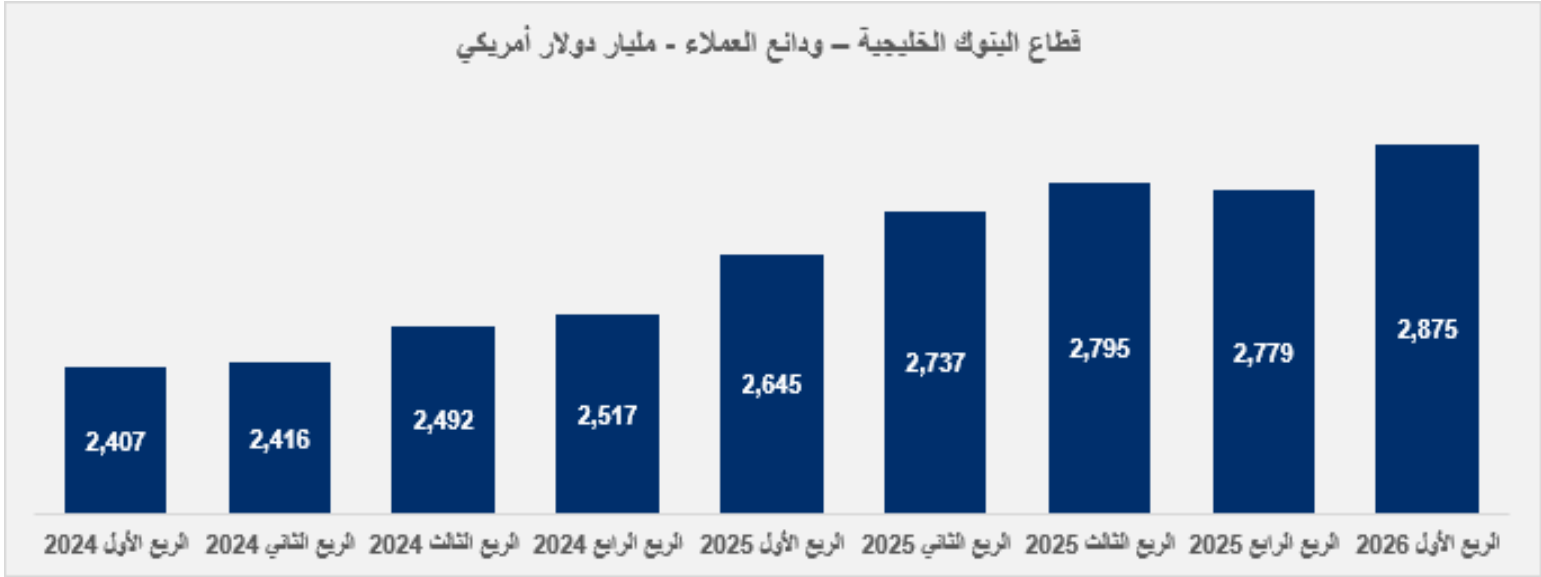
استناداً إلى بيانات البنوك المركزية في الدول الخليجية، بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية القائمة في الدول الست الأعضاء نحو 2.17 تريليون دولار أمريكي بنهاية مارس 2026، مسجلاً نمواً قوياً بنسبة 9.2 في المائة على أساس سنوي (182.2 مليار دولار أمريكي)، مقارنة بمارس 2025، إلى جانب توسع ربع سنوي بنسبة 2.6 في المائة (54.0 مليار دولار أمريكي) منذ ديسمبر 2025. ويعكس هذا النمو المستمر في الائتمان تواصل جهود التنويع الاقتصادي في المنطقة، وقوة الإنفاق على البنية التحتية، والسياسات النقدية الداعمة، على الرغم من حالة عدم اليقين التي تهيمن على الاقتصاد العالمي. هذا وما تزال السعودية أكبر الأسواق الائتمانية في المنطقة، إذ تستحوذ على أكثر من نسبة 41 في المائة من إجمالي الائتمان في الدول الخليجية، تليها الإمارات بنسبة 27 في المائة، ثم قطر بنسبة 18 في المائة. أما الكويت والبحرين وعمان، فتمثل مجتمعة ما نسبته 14 في المائة من الأسواق الائتمانية الخليجية، إلا أنها تسجل مسارات نمو لافئة، لا سيما عمان التي حققت نمواً بنسبة 11.4 في المائة على أساس سنوي.

وفي الكويت، بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية المقدمة للمقيمين 54.1 مليار دينار كويتي (176.5 مليار دولار أمريكي) بنهاية مارس 2026، مسجلاً نمواً بنسبة 7.8 في المائة على أساس سنوي و1.8 في المائة منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه. وكان قطاع الخدمات العامة الأبرز أداءً، إذ قفز بنسبة 91.7 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 209.3 مليون دينار كويتي، بما يعكس ارتفاع التمويل الحكومي لمشاريع البنية التحتية. كما نما قطاع النفط الخام والغاز بنسبة 25.8 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 2.17 مليار دينار كويتي، مستفيداً من ارتفاع أسعار الطاقة وزيادة الاستثمارات في أنشطة المنيع. وارتفع ائتمان شركات التمويل غير المصرفية بنسبة 23.6 في المائة على أساس سنوي، مع اكتساب قنوات الإقراض البديلة زخماً متزايداً. كما نما الإقراض العقاري بنسبة 5.7 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 11.02 مليار دينار كويتي، في حين ارتفعت القروض الشخصية المقسطة، وهي الفئة الأكبر، بنسبة 4.3 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 17.36 مليار دينار كويتي. في المقابل، انكمش قطاع التجارة بنسبة 6.8 في المائة على أساس سنوي، بما قد يعكس تشديد متطلبات رأس المال العامل والتعديلات في مستويات المخزون. وظل الإقراض الاستهلاكي مستقرراً إلى حد كبير، ما يشير إلى اتجاهات خفض المديونية لدى الأسر.

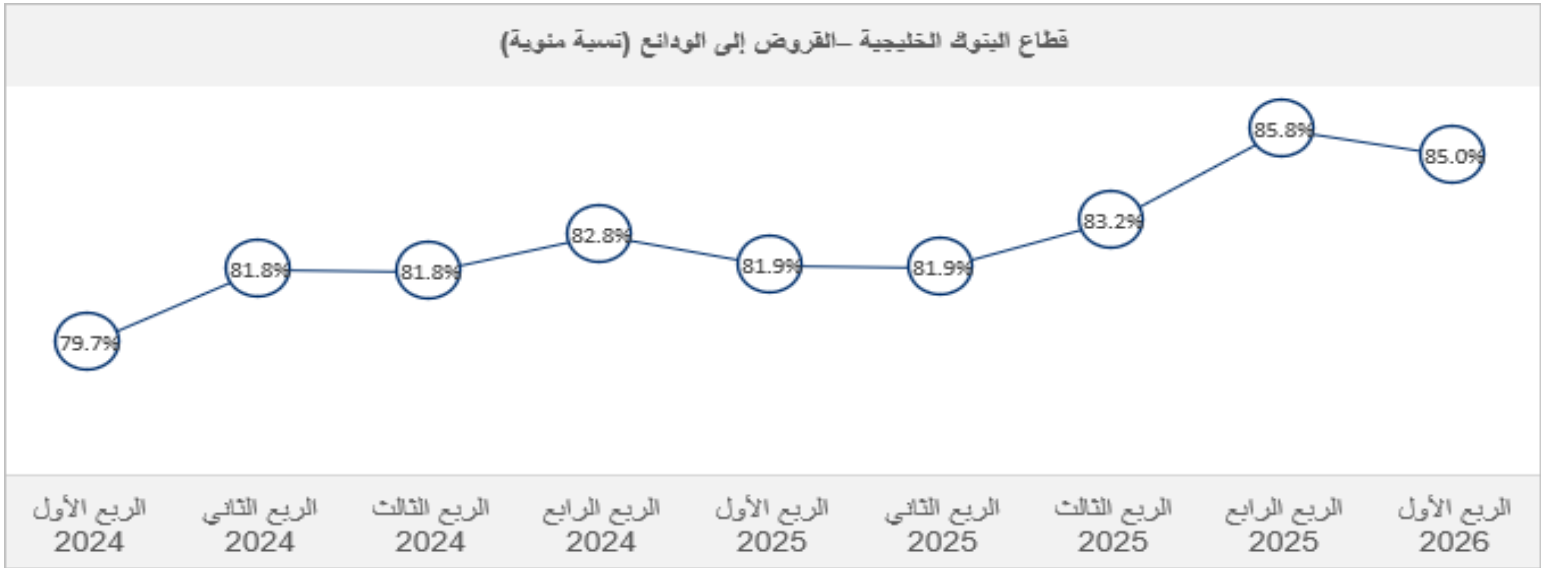
وفي السعودية، بلغ الائتمان المصرفي 3.36 تريليون ريال سعودي (894.8 مليار دولار أمريكي) بنهاية مارس 2026، مسجلاً نمواً بنسبة 8.2 في المائة على أساس سنوي و1.8 في المائة منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه. وتواصل المشاريع الكبرى المرتبطة برؤية المملكة 2030 قيادة أنماط الإقراض القطاعي. وتصدر قطاع النقل والاتصالات النمو، مرتفعاً بنسبة 25.2 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 75.5 مليار



البنوك تبنت نهج أكثر تحفظاً في منح التسهيلات الائتمانية



المصدر: رويترز وبحوث كامكو إنفست



المصدر: رويترز وبحوث كامكو إنفست

سجل إجمالي صافي إيرادات الفوائد لدى البنوك المدرجة في الدول الخليجية تحسناً هامشياً بنسبة 0.1 في المائة، وهي أدنى وتيرة نمو خلال آخر أربع فترات ربع سنوية، ليصل إلى مستوى قياسي جديد بلغ 24.4 مليار دولار أمريكي خلال الربع الأول من العام 2026. وجاء هذا النمو على أساس ربع سنوي بعد استقرار أسعار الفائدة دون إعلان البنوك المركزية عن أي تخفيضات، في وقت واصل فيه الإقراض تسجيل نمو في جميع الأسواق تقريباً على مستوى دول المنطقة.

وعلى مستوى كل دولة على حدة، ظل الاتجاه متبايناً، إذ سجلت ثلاثة أسواق تراجعاً في صافي إيرادات الفوائد، في حين حققت الأسواق الثلاثة الأخرى نمواً. وتصدرت البنوك العمانية مرة أخرى من حيث نمو صافي إيرادات الفوائد بنسبة 3.3 في المائة، ليصل إلى 0.6 مليار دولار أمريكي. وجاءت البنوك المدرجة في كل من الكويت والسعودية في المرتبتين التاليتين بنمو بلغت نسبته 1.6 في المائة و1.0 في المائة، على التوالي، ليصل صافي إيرادات الفوائد إلى 8.5 مليار دولار أمريكي و2.7 مليار دولار أمريكي خلال الربع الأول من العام 2026. وفي المقابل، سجلت البنوك البحرينية أكبر تراجع في صافي إيرادات الفوائد، إذ انخفض بنسبة 5.2 في المائة ليصل إلى 0.7 مليار دولار أمريكي. كما سجلت البنوك المدرجة في كل من قطر والإمارات تراجعاً هامشياً بنسبة 1.1 في المائة و0.5 في المائة، على التوالي.

نمو إيرادات غير الفوائد يدعم إجمالي الإيرادات...

واصل إجمالي إيرادات القطاع المصرفي تسجيل نمو للربع الرابع على التوالي خلال الربع الأول من العام 2026، على الرغم من تباطؤ وتيرة النمو على أساس ربع سنوي إلى أدنى مستوياتها في أربع فترات ربع سنوية عند 0.9 في المائة، ليصل إجمالي الإيرادات إلى مستوى قياسي جديد بلغ 35.3 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2026. وجاءت هذه الزيادة الهامشية في ظل اتجاهات متباينة على مستوى الدول، إذ سجلت البنوك المدرجة في كل من الكويت والسعودية والبحرين تراجعاً على أساس ربع سنوي، إلا أن أثرها قابله نمو إجمالي الإيرادات في بقية أسواق الدول الخليجية. وسجلت البنوك المدرجة في الإمارات أكبر نمو في الإيرادات بزيادة بلغت نسبته 4.7 في المائة، تلتها البنوك المدرجة في قطر بنمو بلغت نسبته 2.3 في المائة، فيما حققت البنوك المدرجة في عمان نمواً هامشياً بنسبة 0.2 في المائة خلال الربع الأول من العام 2026.

وجاء نمو إجمالي الإيرادات مدعوماً بصفة رئيسية بالنمو الجيد الذي سجلته إيرادات غير الفوائد خلال هذا الربع، بما ساهم في دعم الأداء شبه المستقر لصافي إيرادات الفوائد، التي سجلت نمواً هامشياً بنسبة 0.1 في المائة. وارتفعت

كما سجلت البنوك المدرجة في قطر نمواً قوياً في ودائع العملاء بنسبة 4.2 في المائة، لتصل إلى 453.6 مليار دولار أمريكي. أما بقية الأسواق، فقد سجلت نمواً على أساس ربع سنوي تراوح بين 1.1 في المائة و2.2 في المائة.

ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع إلى مستويات قياسية جديدة في الربع الأول من العام 2026...

ظلت نسبة صافي القروض إلى الودائع في قطاع البنوك الخليجية مرتفعة فوق مستوى 80 في المائة بنهاية الربع الأول من العام 2026، إلا أنها تراجعت من المستوى القياسي البالغ 85.8 في المائة في الربع السابق إلى 85.0 في المائة في الربع الأول من العام 2026. وارتفعت النسبة على أساس سنوي بأكثر من 300 نقطة أساس خلال هذا الربع، كما ظلت مستقرة فوق مستوى 80 في المائة على مدى الأرباع الثمانية الماضية، بما يعكس تحسناً في توظيف الأصول، إلى جانب دعم الهوامش لتعويض الضغوط الناتجة عن تراجع أسعار الفائدة. إلا أن هذه النسبة أظهرت تبايناً واضحاً بين دول المنطقة، إذ سجلت السعودية أعلى مستوى خلال هذا الربع، تلتها البنوك القطرية. وأظهرت بيانات البنوك المدرجة في السعودية بقاء نسبة القروض إلى الودائع فوق مستوى 100 في المائة عند 100.5 في المائة. كما أظهرت بيانات البنك المركزي السعودي (ساما) تراجع نسبة مطالبات البنوك التجارية على القطاع الخاص إلى إجمالي الودائع بشكل طفيف خلال الربع الأول من العام 2026 إلى 105.18 في المائة، مقابل 107.57 في المائة بنهاية الربع الرابع من العام 2025. ووفقاً لأحدث البيانات الواردة في التقرير الشهري للبنك المركزي عن شهر أبريل 2026، تراجعت النسبة إلى 104.06 في المائة. كما يسلط ارتفاع هذه النسبة في السعودية الضوء على التحديات المرتبطة بالسيولة في القطاع المصرفي، ويشير إلى ارتفاع احتياجات التمويل الخارجي على المدى القريب، إلى جانب الإصدارات التي تمت بالفعل خلال العام الجاري من السندات والصكوك.

وفيما يتعلق بالبنوك القطرية، بلغت النسبة 94.2 في المائة، وهي ثاني أعلى نسبة على مستوى الدول الخليجية، إلا أنها تراجعت مقابل 97.3 في المائة المسجلة بنهاية الربع الرابع من العام 2025. ومن جهة أخرى، سجلت البنوك في الإمارات ارتفاعاً في هذه النسبة، التي ظلت فوق مستوى 70 في المائة عند 72.7 في المائة، دون تغيير يذكر مقارنة بالربع السابق. كما أظهرت البيانات المجمعة لكل من البحرين وعمان تحسناً على أساس ربع سنوي في نسبة القروض إلى الودائع، في حين سجلت البنوك الكويتية تراجعاً هامشياً.

صافي إيرادات الفوائد تسجل نمواً هامشياً على أساس ربع سنوي...

التمويل الموجه للكيانات المملوكة للدولة والمنفذة للمشاريع الاستراتيجية في مجالات تحول الطاقة، وتطوير الموانئ، والبنية التحتية السياحية. كما نما ائتمان غير المقيمين بنسبة 17.1 في المائة على أساس سنوي، بما يشير إلى اتساع الحضور الإقليمي للبنوك العمانية. ويشير النمو المتوازن عبر جميع فئات المقترضين إلى توسع ائتماني قوي ومتنوع على مستوى كافة أنشطة الاقتصاد.

وتشير البيانات الأولية لشهر أبريل 2026 إلى استمرار نمو الائتمان في الدول الخليجية، وإن كان بوتيرة أكثر اعتدالاً. إذ سجلت الكويت زيادة بنسبة 0.31 في المائة على أساس شهري ليصل الائتمان إلى 54.30 مليار دينار كويتي، فيما نمت السعودية بنسبة 0.63 في المائة على أساس شهري إلى 3.38 تريليون ريال سعودي، وسجلت قطر نمواً هامشياً بنسبة 0.24 في المائة على أساس شهري إلى 1.46 تريليون ريال قطري. وسجلت البحرين أقوى مكاسب شهرية بنسبة 1.43 في المائة ليصل الائتمان إلى 13.43 مليار دينار بحريني، بينما ظل النمو في عمان شبه مستقر عند 0.19 في المائة على أساس شهري ليصل إلى 29.31 مليار ريال عماني. ولم يشمل التقرير بيانات الإمارات الخاصة بشهر أبريل. ويعكس هذا النمط من النمو الشهري المستقر، وإن كان بوتيرة أكثر اعتدالاً، النهج الحذر الذي يتبناه قطاع البنوك الخليجية في ظل تطور الديناميكيات الجيوسياسية الإقليمية وحالة عدم اليقين المحيطة بالاقتصاد الكلي العالمي.

تباطؤ نمو الإقراض إلى أدنى مستوياته في 8 فترات ربع سنوية...

واصل إجمالي الإقراض لدى البنوك المدرجة في الدول الخليجية تسجيل نمو على أساس ربع سنوي خلال الربع الأول من العام 2026، إلا أن وتيرة النمو على أساس ربع سنوي كانت الأدنى منذ الربع الأول من العام 2024. وجاء النمو واسع النطاق على مستوى معظم دول المنطقة، باستثناء الكويت التي سجلت تراجعاً هامشياً خلال هذا الربع. وبلغ إجمالي القروض على مستوى الدول الخليجية مستوى قياسياً جديداً عند 2.53 تريليون دولار أمريكي، مسجلاً نمواً بنسبة 2.2 في المائة خلال الربع الأول من العام 2026، مقارنة بنمو بلغت نسبته 2.7 في المائة خلال الربع السابق. وعلى أساس سنوي، ظل النمو مستقراً ضمن نطاق ثنائي الرقم عند 12.3 في المائة. وسجلت البنوك المدرجة في عمان أعلى معدل نمو ربع سنوي في أنشطة الإقراض بنسبة 5.3 في المائة، ليصل إجمالي القروض إلى 84.7 مليار دولار أمريكي، مدعوماً بصفة رئيسية بنمو واسع النطاق على مستوى البنوك المدرجة في السلطنة، مع تسجيل بنك صحران نمواً قوياً بمعدل ثنائي الرقم في الإقراض خلال هذا الربع.

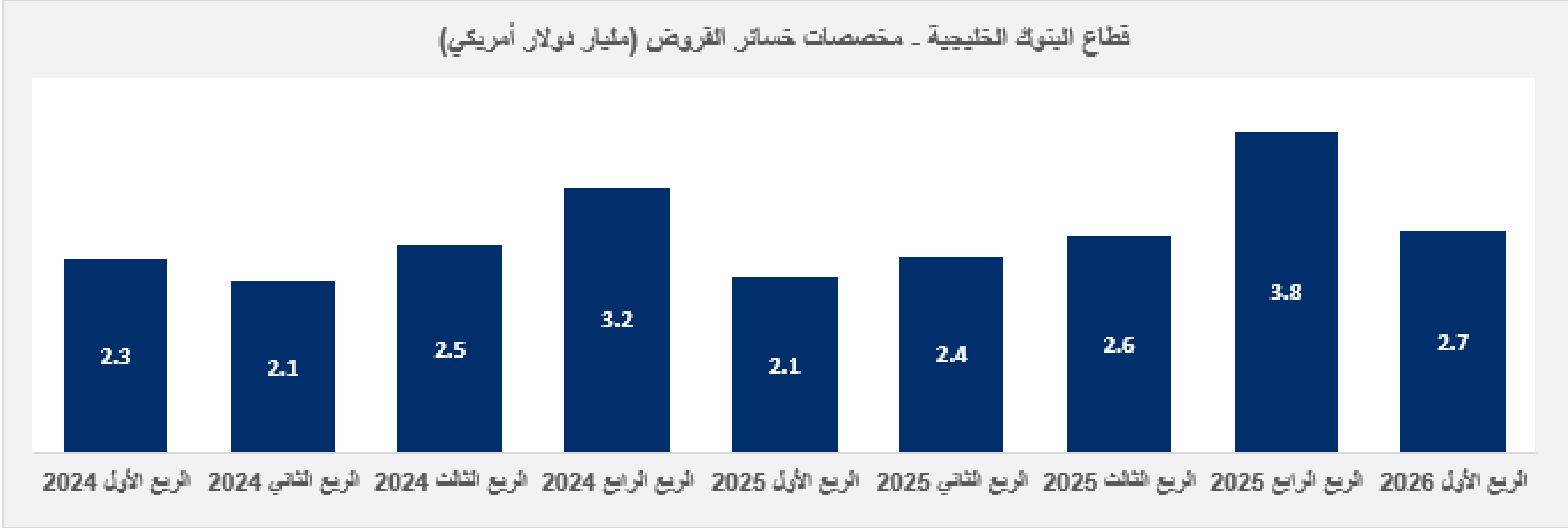
وجاءت البنوك المدرجة في الإمارات في المرتبة التالية، بنمو ربع سنوي بلغت نسبته 4.4 في المائة، أي ما يعادل 33.3 مليار دولار أمريكي، ليصل إجمالي القروض إلى 781.6 مليار دولار أمريكي خلال الربع الأول من العام 2026، وذلك مع تسجيل معظم البنوك نمواً في القروض على أساس ربع سنوي. وسجل بنك الشارقة نمواً ثنائي الرقم في الإقراض، فيما حقق بنك الإمارات دبي الوطني أيضاً نمواً قوياً بنسبة 7.1 في المائة خلال هذا الربع. أما البنوك المدرجة في السعودية، فسجلت نمواً متواضعاً بنسبة 1.6 في المائة، أي ما يعادل 14.0 مليار دولار أمريكي، وهو ثاني أدنى معدل نمو خلال تسع فترات ربع سنوية، ليصل إجمالي القروض إلى 862.3 مليار دولار أمريكي بنهاية الربع الأول من العام 2026. وسجلت البنوك في المملكة زيادة بنسبة 2.6 في المائة في أقساط القروض الاستهلاكية، وارتفاعاً بنسبة 2.0 في المائة في القروض التجارية، في حين ظلت فئات القروض الأخرى مستقرة دون تغيير يذكر.

نمو ودائع العملاء يصل إلى أعلى مستوياته في ثلاث فترات ربع سنوية...

بلغ إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك المدرجة في الدول الخليجية مستوى قياسياً جديداً بنهاية الربع الأول من العام 2026 عند 2.87 تريليون دولار أمريكي، مسجلاً نمواً بنسبة 3.4 في المائة على أساس ربع سنوي، وهو أعلى معدل نمو خلال آخر ثلاث فترات ربع سنوية. وعلى أساس سنوي، بلغ معدل النمو 8.7 في المائة مقارنة بالربع الأول من العام 2025. وجاء النمو واسع النطاق، كما يتضح من ارتفاع ودائع العملاء على أساس ربع سنوي في جميع الدول الخليجية. وعلى مستوى كل دولة على حدة، سجلت البنوك المدرجة في عمان أقوى نمو في الودائع خلال هذا الربع، إذ بلغت 90.4 مليار دولار أمريكي بنهاية الربع الأول من العام 2026، بنمو نسبته 4.9 في المائة. وجاءت البنوك المدرجة في الإمارات في المرتبة التالية، إذ تجاوزت ودائع العملاء حاجز التريليون دولار أمريكي لتصل إلى 1.04 تريليون دولار أمريكي، بعد تحقيق نمو ربع سنوي بنسبة 4.7 في المائة.



المشاريع في الخليج بلغت 76.1 مليار دولار أمريكي الربع الأول من العام 2026



المصدر: رويترز وبحوث كامكو إنفست

التالية بصافي هامش فائدة بلغ 2.91 في المائة، دون تغير يذكر مقابل 2.90 في المائة بنهاية الربع الرابع من العام 2025، تلتها البنوك المدرجة في الإمارات والكويت بصافي هامش فائدة بلغ 2.85 في المائة و2.72 في المائة، على التوالي.

تراجع العائد على حقوق المساهمين في قطاع البنوك الخليجية للربع الثاني على التوالي...

تراجع إجمالي العائد على حقوق المساهمين في قطاع البنوك الخليجية للربع الثاني على التوالي خلال الربع الأول من العام 2026، بعد أن كان قد سجل أحد أعلى مستوياته خلال الربع الثالث من العام 2025. وبلغ إجمالي العائد على حقوق المساهمين 15.6 في المائة خلال الربع الأول من العام 2026، مقابل 15.7 في المائة في الربع السابق. ويعكس هذا التراجع الهامشي انخفاض النسبة في أربعة من أصل ستة أسواق في دول مجلس التعاون الخليجي. إذ سجلت البنوك في الكويت والإمارات وقطر والبحرين تراجعاً طفيفاً خلال الربع الأول من العام 2026، في حين حققت البنوك المدرجة في السعودية والبنوك العمانية تحسناً هامشياً. وبلغ إجمالي حقوق المساهمين 434.4 مليار دولار أمريكي بنهاية الربع الأول من العام 2026، مسجلاً تراجعاً هامشياً بنسبة 0.6 في المائة مقارنة بالربع الرابع من العام 2025.

وعلى مستوى كل دولة على حدة، تصدرت البنوك المدرجة في الإمارات مجدداً دول المنطقة من حيث أعلى مستويات العائد على حقوق المساهمين بنهاية الربع الأول من العام 2026، إذ بلغ 18.0 في المائة، على الرغم من تراجع هامشياً بمقدار 50 نقطة أساس للربع الثاني على التوالي. وجاءت البنوك المدرجة في السعودية في المرتبة التالية بوصول معدل العائد على حقوق المساهمين إلى 15.7 في المائة، مسجلة زيادة ربع سنوية قدرها 40 نقطة أساس، تلتها البنوك القطرية بعائد على حقوق المساهمين بلغ 14.8 في المائة، مسجلة تراجعاً قدره 130 نقطة أساس مقارنة بالربع السابق.

الربع الأول من العام 2026، مقابل 0.46 في المائة خلال الربع الرابع من العام 2025 على مستوى قطاع البنوك الخليجية ككل. وسجلت البنوك القطرية أعلى نسبة تكلفة مخاطر عند 0.82 في المائة في الربع الأول من العام 2026، تلتها البنوك البحرينية بنسبة 0.61 في المائة. وجاءت النسبة الأدنى لدى البنوك السعودية والكويتية عند 0.27 في المائة و0.43 في المائة، على التوالي، في حين سجلت البنوك المدرجة في الإمارات تكلفة مخاطر أعلى نسبياً عند 0.5 في المائة، بعد ارتفاعها من 0.44 في المائة خلال الربع الرابع من العام 2025.

استمرار تراجع صافي هامش الفائدة متأثراً بتداعيات التخفيضات السابقة لأسعار الفائدة...

واصل صافي هامش الفائدة لدى البنوك المدرجة في الدول الخليجية تراجعها خلال الربع الأول من العام 2026، مع إعادة تسعير شريحة أكبر من القروض عند مستويات فائدة أدنى عقب التخفيضات التي تم الإعلان عنها خلال العام 2025. وبلغ صافي هامش الفائدة على مستوى الدول الخليجية 2.79 في المائة بنهاية الربع الأول من العام 2026، متراجعاً بشكل هامشي مقابل 2.81 في المائة بنهاية الربع الرابع من العام 2025. وأظهرت النسبة تراجعاً واسع النطاق، إذ انخفضت في أربع من أصل ست دول خليجية. في المقابل، سجلت البنوك الكويتية والسعودية ارتفاعاً هامشياً خلال هذا الربع، ليصل صافي هامش الفائدة إلى 2.72 في المائة و2.91 في المائة بنهاية الربع الأول من العام 2026، على التوالي. أما البنوك في قطر والبحرين والإمارات وعمان، فقد سجلت تراجعاً في صافي هامش الفائدة.

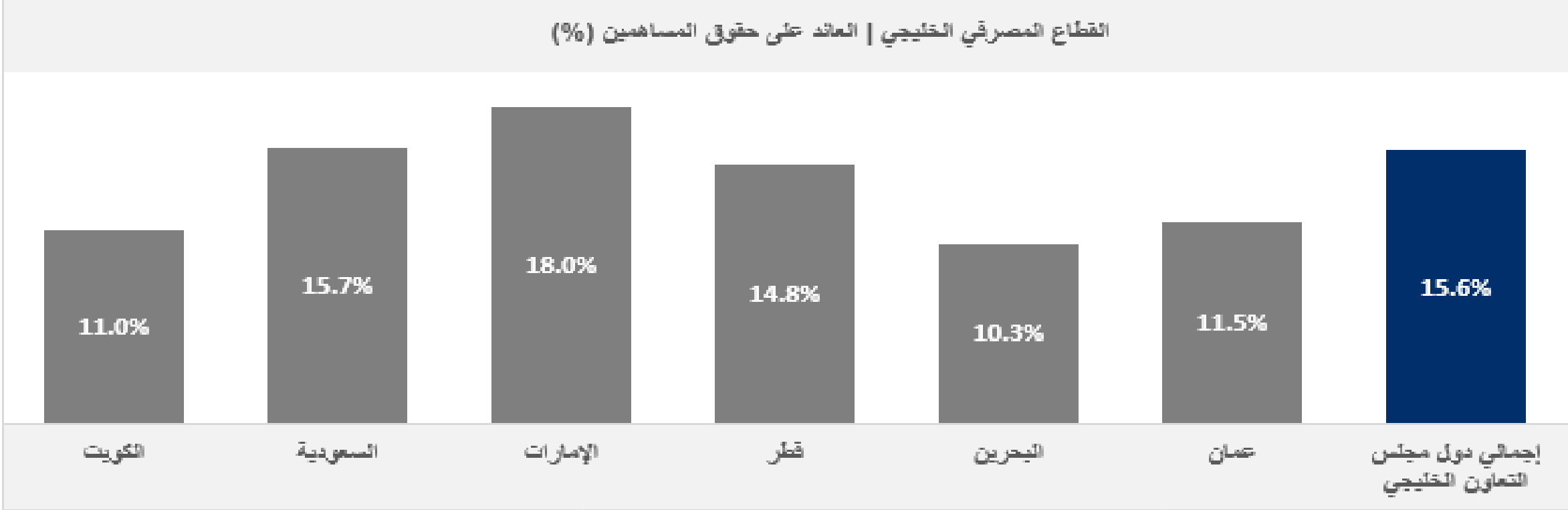
وتصدرت البنوك البحرينية الدول الخليجية من حيث مستويات صافي هامش الفائدة، إذ ظل فوق مستوى 3 في المائة عند 3.03 في المائة خلال الربع الأول من العام 2026، مقابل 3.07 في المائة خلال الربع الرابع من العام 2025. وجاءت البنوك المدرجة في السعودية في المرتبة

إيرادات غير الفوائد بنسبة 2.6 في المائة بعد تراجعها في الربع السابق، لتصل إلى 10.9 مليار دولار أمريكي خلال الربع الأول من العام 2026.

تراجع مخصصات انخفاض القيمة بعد ثلاث فترات ربع سنوية متتالية من النمو...

بعد تسجيل زيادات على مدار ثلاث فترات ربع سنوية متتالية، شهدت مخصصات انخفاض القيمة المسجلة لدى البنوك في الدول الخليجية تراجعاً موسمياً خلال الربع الأول من العام 2026. وانخفض إجمالي مخصصات خسائر القروض بنحو الثلث خلال هذا الربع ليصل إلى 2.7 مليار دولار أمريكي، مقارنة بأحد أعلى المستويات الفصلية المسجلة خلال الربع الرابع من العام 2025. وجاء هذا التراجع خلال الربع الأول من العام 2026 مدفوعاً بصفة رئيسية بانخفاض المخصصات في خمس من أصل ست دول خليجية. وسجلت البنوك في السعودية والكويت تراجعاً بأكثر من 50 في المائة في مخصصات خسائر القروض، لتصل إلى 374.5 مليون دولار أمريكي و295.8 مليون دولار أمريكي خلال الربع الأول من العام 2026، على التوالي. كما سجلت البنوك المدرجة في قطر تراجعاً فئائي الرقم في المخصصات بنسبة 22.3 في المائة، لتصل إلى 802.9 مليون دولار أمريكي خلال هذا الربع. وكان انخفاض المخصصات المسجلة لدى البنوك المدرجة في كل من الإمارات والبحرين هامشياً، في حين سجلت البنوك العمانية ارتفاعاً في المخصصات بنسبة 14.3 في المائة لتصل إلى 107.9 مليون دولار أمريكي خلال الربع الأول من العام 2026.

وفي المقابل، وعلى الرغم من انخفاض المخصصات خلال الربع الأول من العام 2026، ظلت تكلفة المخاطر في قطاع البنوك الخليجية عند مستويات مرتفعة، نتيجة ارتفاع المخصصات خلال الأرباع الثلاثة السابقة. وارتفعت تكلفة المخاطر (وهي نسبة مخصصات الاثني عشر شهراً إلى متوسط القروض) بشكل هامشي إلى 0.47 في المائة خلال



المصدر: رويترز وبحوث كامكو إنفست

المصدر: رويترز وبحوث كامكو إنفست

لدعم صحة ورفاه موظفي البنك

«برقان» يوقع اتفاقية شراكة مع عيادة الدكتور خالد الصالح وياشرف الدكتور نايف المطوع



أعضاء من الإدارة العليا لبنك برقان وممثلين عن عيادة الدكتور خالد الصالح في لقطة جماعية



نقيب أمين ود. نايف المطوع خلال توقيع الاتفاقية



نقيب أمين، مدير عام - الموارد البشرية للمجموعة في بنك برقان

وشهد توقيع الاتفاقية حضور الإدارة العليا لبنك برقان وممثلين عن العيادة، في خطوة تهدف إلى تعريف الكوادر بالخدمات المتاحة وآليات الاستفادة منها. ومراعاة لخصوصية هذا النوع من الدعم، أتاح البرنامج للموظفين مرونة الاختيار بين الجلسات الحضورية أو عن بُعد، مع تقديم الإرشاد اللازم لمواجهة التحديات وتجاوزها، بما ينعكس إيجاباً على رفاههم وأدائهم بشكل عام. وتأتي هذه المبادرة ضمن مجموعة مبادرات يواصل بنك برقان إطلاقها لدعم صحة الموظفين وتعزيز رفاههم، من خلال توفير خدمات وفحوصات طبية مجانية أو بخصومات حصرية، إلى جانب تنظيم حملات توعوية متنوعة حول سرطان الثدي والبروستاتا، ومرض السكري، وأهمية التبرع بالدم. وتكثفت هذه الجهود بمساع حثيثة لتحفيز الموظفين على اتباع أنماط الحياة الصحية، إلى جانب العديد من المبادرات الصحية المتكاملة، بما يعكس التزام البنك المستمر بترسيخ ثقافة مؤسسية تعزز الصحة والرفاه والاستدامة.

بهذا التعاون قائلاً: «نعزز بشراكتنا مع بنك برقان في هذه المبادرة النوعية، التي تجسّد رؤية البنك الاستباقية في تعزيز رفاه الموظفين ودعم بيئة عمل أكثر توازناً واستدامة. ويأتي هذا التعاون ترسيخاً لمسيرتنا الممتدة في دعم كبرى المؤسسات في الخليج عبر تطبيق «تهون» المختص في الصحة والعافية الشاملة وأيضا عيادتنا، من خلال تيسير الوصول إلى خدمات رعاية ودعم متخصصة عالية الجودة، نساهم في بناء كوادر أكثر تفاعلاً ومرونة وإنتاجية، إذ نسعى إلى ترسيخ مفهوم الرفاه المؤسسي كاستثمار استراتيجي يضمن النجاح المستدام على المدى الطويل».

الجدير بالذكر، أنه د. نايف المطوع حاصل على ثلاث شهادات ماجستير في إدارة الأعمال وعلم النفس التنظيمي و علم النفس الاكلينيكي وثلاث شهادات دكتوراه تخصصية في مجالات متعددة ذات صلة، وهو استشاري نفسي مرخص في كل من الولايات المتحدة والكويت وقطر ودبي والبحرين وعمان.

تحت شعار «أنتم دافعنا... وصحتكم أولويتنا

في إطار جهوده المستمرة لترسيخ بيئة عمل صحية ومتوازنة وداعمة للموظفين، وقع بنك برقان اتفاقية شراكة مع عيادة الدكتور خالد الصالح، وياشرف د. نايف المطوع، تحت شعار «أنتم دافعنا... وصحتكم أولويتنا»، بهدف توفير جلسات وخدمات متخصصة تُعنى بالصحة والرفاه، حضورياً أو عن بُعد، بما يواكب احتياجات الموظفين ويعزز جودة حياتهم.

وتندرج هذه المبادرة ضمن استراتيجية البنك الهادفة إلى دعم كوادره البشرية وترسيخ ثقافة مؤسسية تضع الإنسان أولاً، من خلال التعاون مع الخبرات الوطنية والجهات المجتمعية الموثوقة بما يدعم الاستدامة وبيئة العمل الإيجابية. كما تعكس جهود البنك المتواصلة في تطوير تجربة الموظفين، انسجماً مع كونه مؤسسة مصرفية حاصلة على شهادة «أفضل بيئة للعمل» Great Place to Work® كأول بنك في الكويت ينال هذا الاعتماد، إلى جانب التزامه بمبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) ودعمه لرؤية الكويت 2035.

وبهذه المناسبة، قال نقيب أمين، مدير عام - الموارد البشرية للمجموعة في بنك برقان: «تماشياً مع استراتيجيتنا الرامية إلى تحقيق النمو المستدام، نواصل توفير بيئة عمل داعمة تشجّع موظفينا على تبني نمط حياة متوازن يعزز صحتهم العامة ورفاههم. وانطلاقاً من شعارنا «أنتم دافعنا»، نؤمن بأن الاستثمار في الإنسان هو الأساس لبناء مؤسسة أكثر مرونة واستدامة. ومن خلال إطلاق هذه المبادرة، فإننا نتخذ خطوات ملموسة لتوفير الدعم المتخصص الذي يحتاج إليه موظفونا، بما يعكس ثقافة الرعاية والاهتمام التي نحرص على ترسيخها داخل البنك، ويدعم تطورهم على الصعيدين الشخصي والمهني».

من جانبه، أعرب د. نايف المطوع عن اعتزازه

مواكبا للتطورات التنظيمية الجديدة في سوق المال الكويتي

اتحاد شركات الاستثمار يطلق إصداراً متخصصاً حول صناديق المؤشرات المتداولة (ETFs)

نثمن جهود هيئة أسواق
المال وبورصة الكويت في
تعزيز منظومة الاستثمار
ودعم رؤية الكويت 2035

صناديق المؤشرات
المتداولة (ETFs) أصبحت
محوراً رئيسياً في تطوير
أسواق المال الحديثة

التركيز: رسالة الاتحاد لا تقتصر على
تمثيل شركات الاستثمار، فهي تمتد
إلى المساهمة الفاعلة في بناء بيئة
استثمارية أكثر وعياً واستدامة

وتتبع المؤشرات المرجعية، ومخاطر الانحراف عن المؤشر (Tracking Error)، ومؤشرات السيولة، وهو ما يجعل الإصدار مرجعاً عملياً للمهنيين والمتخصصين في إدارة المحافظ والاستثمار المؤسسي. وفي الجانب التنظيمي، يقدم الإصدار تحليلاً شاملاً للأطر التشريعية والتنظيمية التي تحكم صناديق المؤشرات المتداولة في أبرز الأسواق العالمية، مع استعراض تطور الرقابة التنظيمية عليها، وأبرز الممارسات الدولية المتعلقة بالإفصاح والحوكمة وإدارة المخاطر، قبل أن ينتقل إلى مناقشة واقع السوق الكويتي، من خلال فصل متكامل يتناول الحالة الاستراتيجية لإدخال صناديق المؤشرات المتداولة إلى الكويت، ويحلل انعكاسات ذلك على تطوير سوق رأس المال المحلي، وزيادة عمقه، وتحسين مستويات السيولة، وتوسيع قاعدة المنتجات الاستثمارية، وتعزيز تنافسية قطاع إدارة الأصول، واستقطاب المستثمرين المحليين والدوليين، بما يتوافق مع مستهدفات تطوير القطاع المالي في دولة الكويت.

وأوضح التركيت أن هذا الإصدار يكتسب أهمية مضاعفة في ظل صدور قرار هيئة أسواق المال رقم (80) لسنة 2026، الذي يمثل نقلة تنظيمية مهمة في مسيرة تطوير سوق المال الكويتي، حيث أرسى للمرة الأولى إطاراً تشريعياً متكاملاً لتنظيم صناديق المؤشرات المتداولة، من خلال إدراج تعريفاتها ضمن اللائحة التنفيذية، وتنظيم قواعد تأسيسها وإدراجها وتداول وحداتها، واستحداث الأدوار التنظيمية المرتبطة بها، ومنها «المفوض بالاككتاب» و«صانع السوق»، ووضع الضوابط الخاصة بإدارة الصناديق، ومقدمي الخدمات، وآليات الانسحاب الاختياري، ومتطلبات الحوكمة والفصل بين المهام، إلى جانب اعتماد ضوابط استثمارية خاصة بهذا النوع من الصناديق، وهو ما يعكس حرص الهيئة على توفير إطار تنظيمي متكامل يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية ويهيئ البيئة المناسبة لإطلاق هذه المنتجات في السوق الكويتي.

وأكد رئيس الاتحاد أن نشر المعرفة بالتوازي مع تطوير التشريعات يمثل أحد أهم عوامل نجاح أي منتج مالي جديد، إذ إن وجود إطار تنظيمي متطور يحتاج في المقابل إلى رفع مستوى الوعي لدى جميع المشاركين في السوق، وفهم خصائص هذه الأدوات الاستثمارية وآليات عملها ومزاياها ومخاطرها، بما يسهم في تعزيز الاستخدام السليم لها، ويدعم تطور سوق المال الكويتي وفق أسس مهنية مستدامة.

واختتم التركيت تصريحه بدعوة جميع العاملين في قطاع المال والاستثمار، وكافة الشركات، ومديري الأصول، والجهات الأكاديمية، والباحثين، والإعلاميين الاقتصاديين، وجميع المهتمين بأسواق المال إلى الاطلاع على هذا الإصدار والاستفادة من محتواه العلمي والمهني، مؤكداً أن الاتحاد سيواصل إطلاق المزيد من الدراسات والإصدارات المتخصصة التي تواكب التطورات التشريعية والاقتصادية والاستثمارية محلياً وإقليمياً وعالمياً، انطلاقاً من التزامه بدوره كمصدر موثوق للمعرفة الاستثمارية وبيت خبرة يخدم قطاع الاستثمار في دولة الكويت.

ويمكن تحميل الإصدار كاملاً من خلال زيارة الموقع الإلكتروني لاتحاد شركات الاستثمار - <https://unioninvest.org/ar/resources/books>، للاطلاع على محتواه والاستفادة منه، وذلك ضمن جهود الاتحاد الرامية إلى إتاحة المعرفة الاستثمارية المتخصصة لجميع المهتمين بقطاع الاستثمار وأسواق المال، علماً بأن الإصدار متاح باللغتين العربية والإنجليزية.



عبدالله حمد التركيت

بالإضافة إلى المقارنة التفصيلية بينها وبين صناديق الاستثمار التقليدية والأسهم والسندات وغيرها من الأدوات الاستثمارية، مع توضيح الاستخدامات المختلفة لهذه الصناديق سواء في بناء المحافظ الاستثمارية، أو التحوط، أو إدارة المخاطر، أو التداول التكتيكي.

ويخصص الإصدار فصلاً كاملاً لشرح الهيكل التشغيلي لصناديق المؤشرات المتداولة، حيث يستعرض بصورة تفصيلية منظومة عمل هذه الصناديق، والأدوار التي يقوم بها كل من مدير الصندوق، والمشاركين المعتمدين (Authorized Participants)، وصناع السوق (Market Makers)، وأمناء الحفظ، ومزودي المؤشرات، والبورصات، ويوضح العلاقة بين السوق الأولية والسوق الثانوية، وآليات إنشاء واسترداد الوحدات، وكيفية المحافظة على تقارب أسعار التداول مع صافي قيمة الأصول، وهي موضوعات تعد من أكثر الجوانب الفنية التي يحتاج العاملون في القطاع المالي إلى فهمها بصورة دقيقة لفهم كيفية عمل هذه الصناديق في الواقع العملي.

كما يتناول الإصدار بصورة موسعة مختلف أنواع صناديق المؤشرات المتداولة، بما يشمل صناديق الأسهم، والسندات، والسلع، والعملات، والصناديق القطاعية، والصناديق الجغرافية، والصناديق الذكية (Smart Beta)، والصناديق المدارة بنشاط، والصناديق الموضوعية، وصناديق الرفعة المالية والصناديق العكسية، مع توضيح خصائص كل نوع، ومزاياه، والمخاطر المرتبطة به، والفئات الاستثمارية التي يناسبها، بما يمنح القارئ فهماً شاملاً لتنوع هذه المنتجات واتساع تطبيقاتها في الأسواق العالمية.

ويتوسع الإصدار كذلك في شرح منهجيات بناء المؤشرات وآليات تصميم صناديق المؤشرات المتداولة، وكيفية اختيار المؤشرات المرجعية، وأسس الترجيح المختلفة، سواء وفق القيمة السوقية أو الوزن المتساوي أو غيرها من المنهجيات، إضافة إلى تناول أساليب تقييم هذه الصناديق، وقياس أدائها، وتحليل عناصر التكلفة،

صرح عبدالله حمد التركيت – رئيس مجلس إدارة اتحاد شركات الاستثمار أنه وفي إطار الدور الريادي للاتحاد في دعم قطاع الاستثمار وتعزيز الثقافة الاستثمارية ونشر المعرفة المتخصصة، وانطلاقاً من رسالته الرامية إلى تطوير البيئة الاستثمارية في دولة الكويت، أطلق الاتحاد أحدث إصداراته المهنية بعنوان «صناديق المؤشرات المتداولة (ETFs): الهيكل، الأداء، الأطر التنظيمية، والتأثير الاستراتيجي على الأسواق»، وذلك في توقيت بالغ الأهمية يتزامن مع صدور قرار هيئة أسواق المال رقم (80) لسنة 2026، الذي يمثل محطة تنظيمية مفصلية في مسيرة تطوير سوق المال الكويتي، من خلال استحداث الإطار التنظيمي المنظم لصناديق المؤشرات المتداولة وإدراجها وتداولها في السوق المحلي. ويأتي هذا الإصدار ليواكب هذه التطورات النوعية، ويقدم مرجعاً علمياً ومهنيًا متكاملًا يساعد على فهم هذا المنتج الاستثماري الحديث وأبعاده الفنية والتنظيمية والاستراتيجية.

وفي هذا الإطار أشاد التركيت بالجهود الحثيثة التي تبذلها كل من هيئة أسواق المال وبورصة الكويت وسعيهم الدؤوب لتطوير بيئة المال والأعمال من خلال إصدار التشريعات التنظيمية وتفعيل الأدوات والمنتجات الاستثمارية الحديثة التي تعزز من متانة السوق ومواكبته لأحدث المستجدات العالمية والإقليمية، الأمر الذي من شأنه تحقيق الصالح العام لكافة المستثمرين والمستفيدين، وصولاً إلى دعم الاقتصاد الوطني ودوره المحوري في تحقيق رؤية الكويت 2035.

وأكد التركيت أن رسالة الاتحاد لا تقتصر على تمثيل شركات الاستثمار والدفاع عن مصالح القطاع فحسب، وإنما تمتد إلى المساهمة الفاعلة في بناء بيئة استثمارية أكثر وعياً واستدامة، من خلال إنتاج ونشر المحتوى المعرفي المتخصص الذي يواكب أفضل الممارسات العالمية وأحدث التطورات التشريعية والتنظيمية، ويخدم جميع أطراف السوق، بما في ذلك شركات الاستثمار، ومديرو الأصول، والجهات الرقابية، والباحثون، والأكاديميون، والإعلام الاقتصادي، وطلبة الجامعات، فضلاً عن المستثمرين من الأفراد والمؤسسات.

وأشار رئيس الاتحاد إلى أن اختبار موضوع صناديق المؤشرات المتداولة (ETFs) لم يأت من فراغ، بل يعكس إدراكاً لأهمية هذه الأدوات الاستثمارية التي أصبحت خلال العقدين الماضيين من أسرع المنتجات المالية نمواً على مستوى العالم، حتى أصبحت اليوم أحد أهم مكونات صناعة إدارة الأصول العالمية، ومحوراً رئيسياً في تطوير أسواق المال الحديثة، لما توفره من كفاءة في إدارة المحافظ الاستثمارية، وانخفاض في تكاليف الاستثمار، وارتفاع مستويات الشفافية، وسهولة التداول خلال جلسات السوق، إضافة إلى قدرتها على تحقيق التنوع الاستثماري من خلال أداة واحدة، وهو ما جعلها تحظى باهتمام متزايد من قبل المستثمرين والمؤسسات المالية وصناع السياسات والجهات التنظيمية حول العالم.

وأضاف التركيت أن الإصدار لا يكتفي بتقديم تعريف مبسط بصناديق المؤشرات المتداولة، وإنما يقدم دراسة علمية متكاملة تمتد عبر ثمانية فصول مترابطة، تبدأ باستعراض مفهوم صناديق المؤشرات المتداولة، وخصائصها الأساسية، وآلية عملها، وتاريخ تطورها عالمياً منذ إطلاق أول صندوق متداول وحتى وصولها إلى مكانتها الحالية كأحد أكبر قطاعات إدارة الأصول في العالم، كما يستعرض الدور الذي تلعبه هذه الصناديق في تعزيز كفاءة الأسواق المالية، وتحسين عملية اكتشاف الأسعار، ودعم مستويات السيولة، وتسهيل الوصول إلى مختلف فئات الأصول،

إنجاز جديد يضاف لبنك وربة

«بيوند» يحصد جائزة «الأفضل للشركات الناشئة» من MEED

2026
Winner

حمد المطوع



فيصل النصار

ما يعكس نجاح البنك في تنفيذ رؤيته الاستراتيجية الرامية إلى تعزيز حضوره في قطاع الشركات الناشئة وترسيخ مكانته كشريك مصرفي موثوق لرواد الأعمال والمبتكرين في الكويت والمنطقة.

مواصلة مسيرة التميز والابتكار

ويواصل بنك وربة من خلال «بيوند» العمل على تطوير منظومة متكاملة من الحلول والخدمات التي تلبي احتياجات الشركات الناشئة، انطلاقاً من إيمانه بأهمية هذا القطاع ودوره المحوري في دعم التنمية الاقتصادية وتحفيز الابتكار وبناء اقتصاد المستقبل. ويؤكد هذا التتويج أن الاستثمار في رواد الأعمال وتمكينهم لم يعد خياراً؛ بل يمثل ركيزة أساسية لتحقيق النمو المستدام، وهو النهج الذي يواصل بنك وربة ترسيخه عبر مبادراته وبرامجه المتخصصة لدعم مجتمع الأعمال في الكويت والمنطقة.

يذكر أن بنك وربة من البنوك التي حققت نجاحات كبيرة في فترة وجيزة، حيث احتل مركزاً ريادياً في مجال الخدمات المصرفية الرقمية الإسلامية، وهو من أكثر البنوك المحلية بعدد المساهمين، مما يجعله قريباً من جميع شرائح المجتمع، ويأتي هذا الإنجاز ليؤكد مجدداً على مكانة البنك كشريك مصرفي موثوق يجمع بين الابتكار والمسؤولية الاجتماعية في تقديم أفضل الخدمات والمنتجات المالية.

المنصة لدى العملاء الحاليين والمحتملين، ويمنحها زخماً إضافياً على مستوى المنافسة الإقليمية. كما يعكس الإنجاز قدرة بنك وربة على تطوير حلول مصرفية مبتكرة تستجيب للتحولات المتسارعة في بيئة الأعمال، وتدعم رواد الأعمال في مواجهة التحديات وتحويل الأفكار الواعدة إلى مشاريع ناجحة ومستدامة.

رسالة ثقة للمبشرين والسوق

وفي نفس السياق قال حمد تيسير المطوع – مدير إدارة الخدمات المصرفية للأعمال في بنك وربة “يمثل الفوز رسالة إيجابية للمستثمرين والجهات المعنية بقطاع ريادة الأعمال، حيث يؤكد أن بنك وربة يواصل الاستثمار في القطاعات ذات النمو المرتفع، ويولي اهتماماً خاصاً بالشركات الناشئة التي أصبحت اليوم أحد أهم المحركات الرئيسية للتنويع الاقتصادي وخلق فرص العمل وتعزيز الابتكار في المنطقة“.

كما ينسجم هذا التوجه مع الجهود الرامية إلى بناء اقتصاد أكثر تنوعاً واستدامة، عبر تمكين أصحاب المشاريع من الوصول إلى الخدمات المالية التي تساعدهم على النمو والتوسع وتحقيق أثر اقتصادي إيجابي طويل الأمد.

أول جائزة من MEED لبنك وربة

ويكتسب هذا الإنجاز أهمية إضافية كونه يمثل أول جائزة يحصل عليها بنك وربة من مؤسسة MEED،

أعلن بنك وربة عن حصول الخدمات المصرفية للأعمال «بيوند» (Beyond) بجائزة «الأفضل للشركات الناشئة» (Best For Start-Ups) ضمن جوائز مؤسسة MEED المتخصصة في الشؤون الاقتصادية والأعمال على مستوى الشرق الأوسط، في إنجاز جديد يعكس نجاح استراتيجية البنك في تمكين رواد الأعمال ودعم الشركات الناشئة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

إنجاز إقليمي يعكس قوة الرؤية الاستراتيجية
وحول هذا الإنجاز قال فيصل عبد الرزاق النصار – رئيس المجموعة المصرفية للشركات في بنك وربة: “يأتي هذا التتويج ليؤكد المكانة المتنامية التي حققها «بيوند» خلال فترة زمنية قصيرة منذ إنطلاقه، حيث استطاع أن يرسخ حضوره كأحد أبرز المبادرات المصرفية الداعمة لقطاع الشركات الناشئة في المنطقة، وأن يقدم نموذجاً متكاملًا يجمع بين الحلول المالية والخدمات المصرفية المتطورة والاحتياجات الفعلية لرواد الأعمال“.

وتُعد مؤسسة MEED من أعرق الجهات المتخصصة في تغطية الأخبار الاقتصادية وتحليل الأسواق في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتحظى بجوائزها بمكانة مرموقة لدى المؤسسات المالية والاستثمارية، ما يمنح هذا الإنجاز أهمية خاصة على مستوى القطاع المصرفي الإقليمي.

دعم متواصل لرواد الأعمال والشركات الناشئة
وأضاف النصار: “يعكس هذا الفوز التزام بنك وربة المستمر بتوفير بيئة مصرفية داعمة لقطاع ريادة الأعمال، من خلال تطوير حلول وخدمات تواكب احتياجات الشركات الناشئة في مختلف مراحل نموها، بدءاً من التأسيس ووصولاً إلى التوسع والاستدامة“.

ويسهم «بيوند» في تسهيل رحلة رواد الأعمال عبر تقديم خدمات مصرفية مرنة وسريعة، بما يساعدهم على التركيز على تنمية أعمالهم وتحقيق أهدافهم التشغيلية والاستراتيجية، الأمر الذي عزز ثقة العملاء وأصحاب المشاريع بالمنصة وبالادور الذي تؤديه في دعم منظومة الأعمال المحلية والإقليمية.

قيمة مضافة للعملاء وتعزيز المصداقية

ويؤكد هذا التكريم أن الخدمات التي يقدمها «بيوند» تتوافق مع أفضل الممارسات والمعايير المتبعة في دعم قطاع الشركات الناشئة، كما يعزز من مصداقية

قفز إلى المركز الرابع عالميًا

أصول صندوق الاستثمارات العامة ترتفع إلى 1.21 تريليون دولار بنهاية عام 2025

من تنامي الإيرادات التشغيلية وأنشطته الاستثمارية المتنوعة. ووفقاً للبيانات الرسمية المفضلة للقائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر، التي نشرها صندوق الاستثمارات العامة في بورصة لندن للأوراق المالية اليوم الثلاثاء، فقد قفز صافي ربح الصندوق للسنة المالية 2025 ليصل إلى 65.18 مليار ريال ما يعادل (17.4 مليار دولار)، مقارنة بـ 25.82 مليار ريال (6.87 مليار دولار) خلال العام 2024.

وتابعت إيرادات صندوق الاستثمارات العامة نموها لترتفع بنسبة 9% وتصل إلى 449 مليار ريال، مقارنة بـ 413 مليار ريال في عام 2024؛ ما يعكس النمو المستمر في محفظة الصندوق وزيادة نضج استثماراته طويلة الأجل.

وسجل الدخل من الأنشطة الاستثمارية ارتفاعاً ليصل إلى 137.90 مليار ريال؛ مما يعكس الأداء الإيجابي للمحافظ الاستثمارية المحلية والدولية.

ووفقاً للقوائم المالية للصندوق، فقد ارتفع الربح التشغيلي بوضوح ليصل إلى 77.9 مليار ريال عام 2025، مقارنة بـ 34.67 مليار ريال في 2024؛ وذلك رغم ارتفاع تكلفة الإيرادات التي بلغت 207.03 مليار ريال.

مباشر- عبده أحمد: سجل صندوق الاستثمارات العامة السعودي محطة جديدة في مسيرته الاستثمارية، بعدما قفز إلى المركز الرابع عالمياً بين أكبر الصناديق السيادية، ويصبح الأكبر في الشرق الأوسط، في ظل نمو قوي بالأرباح والأصول وتوسع في الاستثمارات والمشروعات الاستراتيجية.

وجاء ذلك عقب الإفصاح المالي التاريخي الموحد والمدقق للسنة المالية 2025 المنشور في بورصة لندن للأوراق المالية، والذي كشف عن وصول حجم أصوله الخاضعة للإدارة إلى 4.54 تريليون ريال سعودي، ما يعادل نحو 1.21 تريليون دولار أمريكي.

وبهذه القفزة، نجحت الرياض في إعادة رسم خارطة تركيز الثروات السيادية الدولية، بإزاحتها لـ «جهاز أبوظبي للاستثمار» البالغة أصوله المقدرة نحو 1.19 تريليون دولار وفقاً لآخر تحديثات مؤسسة "Global SWF" المتخصصة في تتبع الصناديق السيادية.



و أعلنت مدينة القدية عن افتتاح أول منتزه ترفيهي لسيكس فلاجز خارج أمريكا الشمالية؛ ليكون وجهة ترفيهية فريدة من نوعها في المملكة العربية السعودية، كما أعلنت شركة البحر الأحمر الدولية عن افتتاح وجهة «أمالا» الساحلية. ووقع الصندوق مذكرات تفاهم مع كل من غولدمان ساكس لإدارة الأصول وفرانكلين تمبلتون لتطوير استراتيجيات استثمارية جديدة تركز على المملكة ودول مجلس التعاون الخليجي.

وتهدف هذه الشراكات إلى استقطاب رؤوس الأموال والخبرات العالمية، وزيادة المنتجات الاستثمارية، ودعم التطور المستمر لقطاع إدارة الأصول في المملكة.

و خلال عام 2025، طرح الصندوق أول سندات خضراء مقومة باليورو بقيمة 1.65 مليار يورو، حيث تجاوز حجم طلبات الاكتتاب المعروض بأكثر من ستة أضعاف، كما أطلق أول برنامج للأوراق التجارية، مضيفاً بذلك قناة جديدة للتمويل قصير الأجل، إلى جانب السندات والصكوك والقروض القائمة.

قفزة في أرباح بنحو 65.2 مليار ريال

وأظهرت القوائم المالية الموحدة لـ «صندوق الاستثمارات العامة السعودي» (PIF) تحقيق نتائج مالية استثنائية للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2025، حيث تضاعف صافي أرباح الصندوق بأكثر من مرتين مقارنة بالعام السابق، مستفيداً

أظهرت القوائم المالية الموحدة لصندوق الاستثمارات العامة السعودي، ارتفاع إجمالي الأصول بنسبة 5% بنهاية السنة المالية 2025.

ووفقاً للقوائم المالية التي نشرها صندوق الاستثمارات العامة في بورصة لندن للأوراق المالية اليوم الثلاثاء، ارتفع إجمالي الأصول إلى 4.54 تريليون ريال، مقارنة بـ 4.32 تريليون ريال سعودي في عام 2024، في استمرار لنهج الصندوق في تنمية أصوله مع المحافظة على مركز مالي قوي يدعم استراتيجيته طويلة الأجل.

وحافظ صندوق الاستثمارات العامة على مستوى مرتفع من السيولة النقدية وما يعادلها تتجاوز 350 مليار ريال، بما يعكس قدرته المالية العالية على مواصلة النجاح في تنفيذ استراتيجيته الاستثمارية.

وواصل صندوق الاستثمارات العامة خلال عام 2025 ترسيخ مكانته باعتباره مستثمراً عالمياً نشطاً يستثمر على الأمد البعيد؛ بهدف تطوير القطاعات ذات الأولوية وتعزيز الشراكات الاستراتيجية والمنظومة الاقتصادية المحلية في المملكة.

و أطلق الصندوق شركة «هيومارين» لتتولى الاستثمار والعمل عبر مختلف مراحل سلسلة القيمة الخاصة بالذكاء الاصطناعي؛ بما يشمل البنية التحتية، ومراكز البيانات، والقدرات السحابية، والنماذج والتطبيقات المتقدمة.

كما وقع صندوق الاستثمارات العامة وشركة أرامكو مذكرة أحكام أولية لاستحواذ أرامكو على حصة أقلية مؤثرة في «هيومارين»، مع احتفاظ الصندوق بحصة الأغلبية؛ بما يدعم دمج الأصول الرئيسية للذكاء الاصطناعي وتوسيع نطاق قدرات الشركة.

وأطلق الصندوق شركة «إكسبو 2030 الرياض» لتتولى تطوير وتشغيل مرافق أول معرض إكسبو عالمي تستضيفه المملكة، واستثمار مرافقه على المدى الطويل.

ومن المتوقع أن يسهم معرض إكسبو 2030 الرياض في دعم السياحة المستدامة، واستحداث فرص جديدة للقطاع الخاص، وتعزيز مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة خلال مراحل الإنشاء والتشغيل وما بعدها.

تصميم مواقع الكترونية

مواقع احترافية

بريد الكتروني

دعم فني



www.MadeInKwt.com

[00965] 55550567

النفط يفقد مكاسب الحرب.. والذهب يتراجع والين عند قاع تاريخي

واليابانية، ما عزز التوقعات بإمكانية تدخل السلطات اليابانية مجدداً في سوق الصرف. وسجل الين 162.41 مقابل الدولار، بينما أكدت وزيرة المالية اليابانية ساتسوكي كاتاياما استعداد الحكومة للتحرك عند الضرورة، دون توجيه تحذيرات مباشرة للأسواق.

ورغم تدخل السلطات اليابانية خلال الأشهر الماضية وضخها 11.7 تريليون ين لدعم العملة، إضافة إلى رفع بنك اليابان أسعار الفائدة، واصل الين تراجع مع استمرار رهانات المستثمرين على بقاء الفائدة الأميركية مرتفعة لفترة أطول.

وفي المقابل، عوض مؤشر الدولار جزءاً من خسائره ليتداول عند 101.28 نقطة، متجهاً لتحقيق مكاسب فصلية تبلغ 1.4%.

وتراجع اليورو إلى 1.1403 دولار، فيما انخفض الدولار الأسترالي إلى أدنى مستوى في ثلاثة أشهر عند 0.6867 دولار، والدولار النيوزيلندي إلى 0.5644 دولار، بينما هبط الجنيه الإسترليني إلى 1.3237 دولار.

الأسهم تختتم الربع على مكاسب قوية ارتفعت الأسهم الآسيوية اليوم الثلاثاء، متجهة لاختتام ربع قوي، مدعومة بانحسار المخاطر الجيوسياسية واستمرار شهية المستثمرين للأصول عالية المخاطر.

وارتفع مؤشر نيكى الياباني بنسبة 1.6%، ليتجه لتحقيق مكاسب فصلية تتجاوز 38%، بينما صعد مؤشر كوسبي الكوري الجنوبي بنسبة 3%، متجهاً لإنهاء الربع على ارتفاع يقارب 71% بدعم من أسهم شركات الرقائق.

كما ارتفعت العقود الآجلة للأسهم الأميركية والأوروبية، فيما تتجه مؤشرات الأسهم الأوروبية والصينية أيضاً لتحقيق مكاسب فصلية، مع استعداد مؤشر STOXX Europe 600 للارتفاع بنحو 9% خلال الربع، ومؤشر CSI300 الصيني للصعود بنحو 10%.



دولار.

وأدى انحسار المخاوف الجيوسياسية إلى تحول اهتمام المستثمرين نحو توقعات السياسة النقدية الأميركية، إذ يترقبون بيانات التوظيف هذا الأسبوع لتقييم المسار المقبل لأسعار الفائدة.

وفي المقابل، يتجه الدولار لتحقيق ثاني مكاسب شهرية على التوالي، ما يزيد تكلفة شراء الذهب بالنسبة لحائزي العملات الأخرى ويضغط على أسعار المعدن النفيس.

كما تراجعت أسعار الفضة بنسبة 2% إلى 57.13 دولار للأوقية، والبلاطين بنسبة 1.1% إلى 1557.21 دولار، والبلاديوم بنسبة 0.4% إلى 1208.17 دولار، وتتجه المعادن الثلاثة أيضاً لإنهاء الشهر والربع على خسائر.

الين عند أدنى مستوى في أربعة عقود هبط الين الياباني إلى أدنى مستوى له منذ عام 1986، مواصلاً خسائره أمام الدولار، في ظل اتساع الفجوة بين أسعار الفائدة الأميركية

المسال من الشرق الأوسط دون اضطرابات كبيرة، بينما توقع محللو غولدمان ساكس عودة تدفقات النفط عبر الخليج إلى مستويات ما قبل الحرب، البالغة نحو 23 مليون برميل يومياً، خلال أوائل يوليو/تموز، مع تسجيل حركة الشحن الأسبوع الماضي أعلى مستوياتها منذ اندلاع الصراع.

الذهب يتجه لأكبر خسارة شهرية منذ 2008 واصل الذهب خسائره مع تراجع الطلب على الملاذات الآمنة وارتفاع الدولار، ليتجه نحو تسجيل أكبر خسارة شهرية منذ أكتوبر/تشرين الأول 2008، إلى جانب أكبر خسارة فصلية منذ الربع الثاني من عام 2013، والأولى منذ عام 2024.

وانخفض الذهب في المعاملات الفورية بنسبة 1% إلى 3975.04 دولار للأونصة، متراجعا بنحو 12.4% منذ بداية الشهر، بينما هبطت العقود الأميركية الآجلة للذهب تسليم أغسطس/آب بنسبة 1.2% إلى 3988.60

تراجعت أسعار النفط إلى مستويات ما قبل الحرب بين الإيرانية، مع انحسار المخاوف بشأن الإمدادات، فيما اتجه الذهب نحو أكبر خسارة شهرية منذ عام 2008، بينما واصل الدولار مكاسبه وهبط الين الياباني إلى أدنى مستوى له في أربعة عقود.

النفط يعود إلى مستويات ما قبل الحرب تراجعت العقود الآجلة لخام برنت لتداول قرب مستويات ما قبل اندلاع الحرب، مع انحسار المخاوف بشأن تعطل الإمدادات عبر مضيق هرمز، رغم استمرار الغموض المحيط بالعلاقات بين واشنطن وطهران.

وانخفض عقد خام برنت تسليم أغسطس/آب، الذي ينتهي تداوله اليوم، بنسبة 1.03% إلى 72.40 دولار للبرميل، فيما تراجع العقد الأكثر تداولاً لشهر سبتمبر/أيلول بنسبة 0.54% إلى 73.51 دولار. كما هبط خام غرب تكساس الوسيط الأميركي بنسبة 0.66% إلى 70.32 دولار للبرميل.

ويترقب المستثمرون ما إذا كانت الولايات المتحدة وإيران ستعقدان جولة جديدة من المحادثات في الدوحة، بعد أيام من تجدد تبادل الضربات الصاروخية، في اختبار جديد لاتفاق وقف إطلاق النار المؤقت.

لكن التصريحات جاءت متضاربة؛ إذ قال نائب وزير الخارجية الإيراني كاظم غريب آبادي إن خبراء من إيران وسلطنة عمان سيجتثون قريباً إعادة تنظيم حركة الملاحة في مضيق هرمز، فيما نفى المتحدث باسم الخارجية الإيرانية إسماعيل بقائي وجود أي اجتماعات تفاوضية مرتقبة مع الولايات المتحدة. من جانبه، قال الرئيس الأميركي دونالد ترامب إن الاجتماع المحتمل في الدوحة «قد يكون مهماً وربما لا».

ورغم هذه الضبابية، أظهرت بيانات الشحن استمرار صادرات النفط والغاز الطبيعي

عطورات

مقام

maqames -perfume

55205700



سيتي غروب» توقعات بانخفاض متوسط أسعار خام برنت إلى 75 دولارا في الربع الثالث

حولت أزمة مضيق هرمز من تهديد لأسواق الطاقة إلى اختبار شامل للأسواق العالمية بأكملها، بعدما امتدت تداعياتها إلى الأسهم والعملات والذهب والشحن والتضخم وسلاسل الإمداد. ومع تراجع مخاوف إغلاق المضيق، بدأت الأسواق في إعادة تقييم سيناريوهات النمو والفائدة والمخاطر الجيوسياسية بوتيرة سريعة. لكن حالة القلق لم تختفِ بالكامل، إذ لا تزال أي إشارات للتصعيد قادرة على تحريك الأسواق. وبين رهانات التعافي ومخاوف الانتكاس، يتربص المستثمرون شكل المرحلة التالية «لما بعد فتح هرمز» وهذه أبرز التوقعات في مختلف القطاعات:

النفط والغاز

رَجَّح «سيتي غروب» انخفاض متوسط أسعار خام برنت إلى 75 دولاراً في الربع الثالث و70 دولاراً في الربع الرابع من 2026، استناداً إلى احتمال عودة التدفقات إلى معدلات شبه طبيعية بحلول منتصف يوليو أو أواخره. بينما ستتراوح أسعار الخام -حسب رؤيته- بين 60 و65 دولاراً للبرميل بحلول الربع الأول من 2027.

اقرأ المزيد: عودة مضيق هرمز تدفع عمالقة وول ستريت لخفض توقعات أسعار النفط

فيما يتوقع «غولدمان ساكس»، أن تعود صادرات الخليج إلى مستويات ما قبل الحرب بنهاية يوليو، بينما قد يستغرق تعافي إنتاج الخام حتى أكتوبر.

في المقابل، يرى «بي إن بي باريبا» أن استئناف الإنتاج المتوقع سيحتاج إلى عدة أشهر حتى في أفضل السيناريوهات. لكن بشكل عام، يعد المؤشر الأبرز على تحسن الوضع في هرمز هو عودة حركة ناقلات النفط في المضيق إلى الوضع الطبيعي، كما يوضح التقرير التالي:

بنك أوف أميركا «توقعات برفع الفيدرالي للفائدة 25 نقطة أساس في كل من سبتمبر وأكتوبر

بنوك الاستثمار العالمية ترفع رهاناتها على استمرار صعود الأسهم الأميركية



بعد تحقيق الدولار الأميركي مكاسب كبيرة منذ بداية الحرب تبدو أن آفاقه السعودية مستمرة لكن هذه المرة بفضل توقعات الفائدة.

وفي هذا الصدد، يتوقع «بنك أوف أميركا غلوبال ريسيرش» أن يرفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في كل من سبتمبر وأكتوبر وديسمبر، بينما يرجح «دويتشه بنك» زيادتين في سبتمبر وديسمبر. ومن شأن هذا المسار، وفق تقديرات البنكين، أن يبقي فروق العائد داعمة للدولار خلال بقية 2026.

ويرى ستيف إنغلاندر، رئيس أبحاث عملات مجموعة العشر لدى «ستاندرد تشارترد»، أن تفوق الاقتصاد الأميركي ونمو الإنتاجية المدفوع جزئياً بالذكاء الاصطناعي سيدعمان تدفقات رأس المال الإيجابية للدولار. في المقابل، تشير نماذج إعادة موازنة المحافظ لدى «باركليز» إلى غياب اتجاه قوي ومستدام للعملة في نهاية يونيو، ما يرجح استمرار التقلب بدلاً من صعود خطي.

رهان على الأسهم

في سياق متصل عززت بنوك الاستثمار العالمية رهاناتها على استمرار صعود الأسهم الأميركية بعد انحسار مخاطر الحرب مع إيران وتراجع احتمالات تعطل الملاحة في مضيق

عطالورات

مقاميس
maqames -perfume

55205700



الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



نستقبل الاخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

اقرأ عدد الاقتصادية اليومي عبر الحسابات التالية

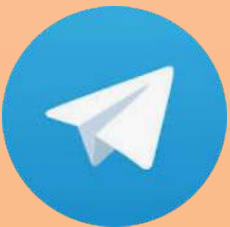
الموقع الإلكتروني: www.aleqtisadyah.com



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw



aleqtisadyah_kw



aleqtisadyah.com





Detox

YOUR BODY



Relax

YOUR MIND



Boost

IMMUNITY



Recover

FASTER



Strengthen

YOUR HEART



Renew

YOUR SKIN



97989059



Sales@sunlightenme.com



Second Day Delivery /
Instalation to Kuwait

4300 دولار سعر أونصة الذهب خلال الربع الثالث



عانى الذهب الأمرين خلال حرب الشرق الأوسط ، بعدما غدى ارتفاع أسعار الطاقة مخاوف التضخم وعزز توقعات رفع الفائدة الأميركية، ما قلص جاذبيته بصفته أصلاً لا يدر عائداً. ويتوقع «سيتي غروب» أن يبلغ سعره 4500 دولار للأونصة خلال فترة ثلاثة أشهر، وأن يصل إلى 5000 دولار خلال ستة إلى 12 شهراً، مع ترجيحه استمرار التقلبات الحادة.

وبالنسبة للفضة، رفع «سيتي غروب» توقعه للمعدن الأبيض خلال الأشهر الثلاثة المقبلة إلى 70 دولاراً للأونصة من 60 دولاراً. كما كان «دويتشه بنك» أحدث المؤسسات التي راجعت توقعاتها، إذ خفض مستهدفاته لأسعار الذهب بما يصل إلى 22%، في إشارة إلى تراجع الزخم الذي دعم المعدن خلال الأعوام الماضية.

ووفقاً لتقديرات البنك، من المتوقع أن يبلغ سعر الذهب نحو 4300 دولار للأونصة خلال الربع الثالث من العام، قبل أن يرتفع إلى 4800 دولار في الربع الأخير. ورغم أن هذه المستويات لا تزال أعلى من الأسعار الحالية، فإنها تمثل تراجعاً ملحوظاً مقارنة بالتوقعات السابقة الأكثر تفاؤلاً.

وجاءت هذه المراجعة بعد أسابيع من تحذيرات مماثلة أطلقها محللو «بنك أوف أميركا»، الذين استبعدوا وصول الذهب إلى مستوى 6 آلاف دولار للأونصة في الوقت الراهن.

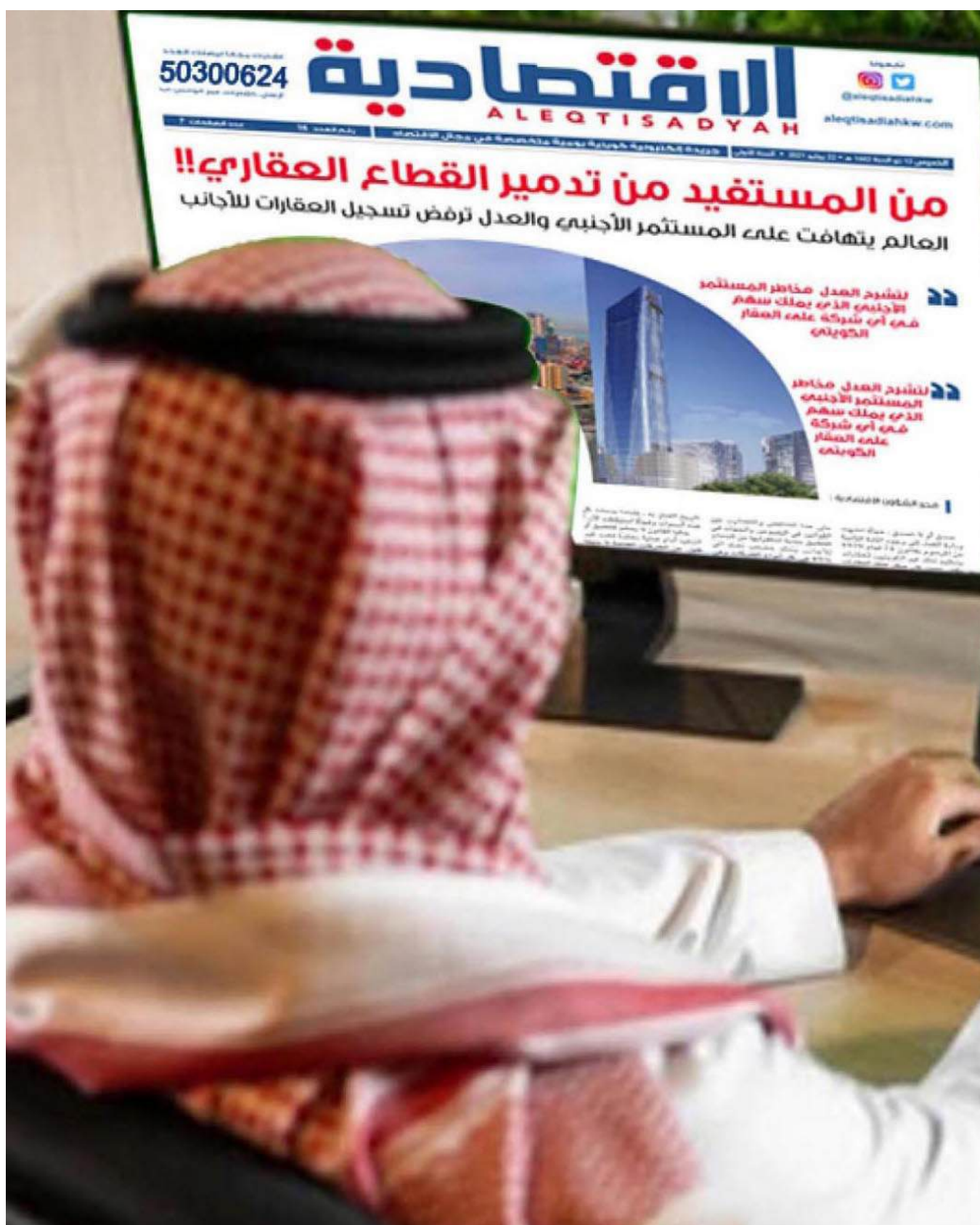
ويرجح أندرو نابلور، رئيس منطقة الشرق الأوسط في مجلس الذهب العالمي بقاء الأفاق طويلة الأجل إيجابية بالنسبة إلى أسعار الذهب.. المزيد في المقابلة التالية:

اشترك مجاناً ليصلك العدد



50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب



مدير التسويق
والإعلان

للتواصل

نستقبل الأخبار على البريد التالي

رئيس التحرير
هشام الفهد

الموقع الالكتروني

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

@aleqtisadyahkw

حازم حيدر

50300624



news@aleqtisadyah.com

editor@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

جريدة اقتصادية
إلكترونية يومية
تصدر كل يوم
صباحاً بنظام pdf